الرُّوَاةُ الذين جَرَحَهُم الإمَامُ البُخَارِيُّ وانْفَرَدَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ بالإِخْرَاجِ لَهُمْ

د . عبد الله بن فوزان بن صالح الفوزان
جامعة طيبة- كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم الدراسات الإسلامية



الرُّوَاةُ الذين جَرَحَهُم الإمَامُ البُخَارِيُّ وانْفَرَدَ الإمَامُ مُسْلِمٌ بالإخْرَاجِ لَهُمْ

د . عبد الله بن فوزان بن صالح الفوزان
جامعة طيبة- كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم الدراسات الإسلامية

ملخص البحث:

- موضوع البحث وهدفه : دراسة هؤلاء الرواة وكيفية تخريج الإمام مسلم لحديثهم ، وذكر جرح الإمام البخاري لهم ، وهل وافقه غيره من الأئمة أو لا ؟ مع توجيه تخريج حديثهم في الصحيح .
- أهم النتائج التي توصل إليها الباحث :

١. براعة النقد ، ودقة النظر ، واعتدال الجرح عند الإمام أبي عبد الله البخاري .
٢. أنَّ الإمام البخاري لم ينفرد بجرح أولئك الرواة ، وإنْ كان في بعض ألفاظه ما هو أشد من غيره .
٣. عناية الإمام مسلم بكتابه ، وحسن سياقه للأسانيد والمتون .
٤. أنَّه : ضبط انتقاء أحاديث المتكلم فيهم ؛ إذ أخرجها في المتابعات والشواهد .
٥. أنه لم يكثر من تخريج أحاديثهم في الجملة ، بل لم يخرّج لبعضهم إلاَّ حديثاً أو حديثين.
٦. أنه لم يغب عن الإمام مسلم جرح هؤلاء الرواة ، ولكن كان له اجتهاده الخاص ، ورؤيته الثاقبة .
٧. أنَّ الغالبَ اتجاه الجواب ، وقيام العذر للإمام في تخريجه لأولئك الرواة الذين جرحهم غيره من الأئمة ، بمن فيهم الإمام البخاري .
٨. أنه لا تلازم بين جرح الراوي وردِّ حديثه ، فضلاً عن نقد التخريج له في أصح الكتب .

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين، وآله، وصحبه، ومَنْ تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين، أما بعد:

فقد أكرم الله هذه الأمة وأمتنَّ عليها بحفظ دينها، وضبط أصولها، وسخَّر لهذا الدين أئمة أُمَناء، وأعلاماً أجِلاَّء، وإنَّ من أشهرهم الإمام أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، ذاك العَلَم النَّحْرير، والنَّاقِد الكبير.

ومن كتب هذا الإمام كتاب «الضعفاء الصغير»، وقد نظرتُ فيه - بتوفيق الله - مراراً، ومما عملته عليه أنني قمتُ بذكر رموز أصحاب الكتب الستة عليه بواسطة كتاب تقريب التهذيب، فاستوقفني أثناء ذلك عدد من الرواة أخرج لهم الإمام مسلم في صحيحه، فانقدحت في ذهني فكرة هذا البحث «الرواة الذين جرحهم الإمام البخاري وانفرد الإمام مسلم بالإخراج لهم».

ومَنْ ثمَّ قلَّبت النظر متتبعاً مصادر أخرى للموضوع، فكان من أهمها كتاب «البيان والتوضيح» لأبي زرعة العراقي (٨٢٦هـ)، والفصل الذي عقده أبو عبد الله الحاكم (٤٠٥هـ) في كتاب المدخل «فيمن عِيْبَ على مسلم إخراج حديثهم»، وتأملت في تراجم هؤلاء الرواة هل للإمام البخاري فيهم جرح أو لا؟ فاجتمع لي من الرواة تسعة عشر راوياً.

وكان شرطي في ذلك:

- أنْ يكون الراوي مما انفرد بالإخراج له الإمام مسلم سواء في الأصول، أو المتابعات والشواهد، ولم يخرج له الإمام البخاري مطلقاً لا في الأصول، ولا في المتابعات والشواهد، ولا في التعاليق.
- أنْ يكون جَرْح الإمام البخاري للراوي صريحاً واضحاً لا محتملاً، ومباشراً من عنده لا منقولاً عن غيره ممن سبقه من شيوخه أو غيرهم.

ومن نافلة القول التنبيه على أنَّ كلام الإمام البخاري في هؤلاء الرواة متقدم على جمع مسلم لكتابه، ويغلب على الظن أنَّ مسلماً قد اطلع على كلام شيخه وعَرَفَهُ.

ولم أقف - بعد سؤال وتطلُّع - على بحث علمي يجمع أطراف الموضوع، مع ما فيه من الدِّقَّة، وله من الأهمية، ويتجلَّى هذا من خلال الأهداف التي أردتُ تحقيقها، ومنها:

١- توضيح منهج الإمام البخاري في جرح الرواة.

٢- تلمس سبب ترك الإمام البخاري الإخراج لذلك الراوي.

٣- بيان طريقة الإمام مسلم في اختيار الرواة، وانتقاء مروياتهم.

٤- ظهور منهج الانتقاء عند الإمام مسلم بجلاء علمي تطبيقي.

٥- تبيين الفرق بين شرطي الشيخين في الرواة، ومنهجهما في الجرح والتعديل.

٦- أنَّ جمع هؤلاء الرواة، وبيان جَرْح الإمام البخاري لهم يوضِّح التطبيق العملي لأثر الجرح والتعديل في الرواة، وكيف يمكن لنا الجمع بين النظرية والتطبيق من خلال عمل الأئمة الحُذَّاق.

٧- معرفة مدى التلازم بين مطلق الجَرْح في الراوي وإخراج حديثه، حتى في كتاب التزمت صحته ؛ كصحيح الإمام مسلم ؛ بله غيره من كتب السنة المتعددة ؛ ولذا من الخطأ المنهجي والفهم المُمْحِل أنْ يلازم بين جرح الراوي وردِّ حديثه مطلقاً، أو توثيقه وقبول روايته على كل حال.

٨- أنَّ الجرح والتعديل أمرٌ اجتهادي تختلف به أنظار الأئمة، وتتباين فيه اجتهاداتهم، فلا يُقْضَى لقول أحدهم إلا بحجة بيِّنة، وِفْقَ قواعد الفنِّ، وضوابط الصَّنْعة.

الدراسات السابقة والمتعلقة:

سبقت الإشارة إلى أنني لم أقف على بحث يجمع أطراف الموضوع خصيصاً، فأما المتعلق فقد وقفتُ على ما يلي:

١. الرواة المتكلم فيهم في صحيح مسلم، للدكتور سلطان بن سند العكايلة، بحث مقدَّم لمرحلة الماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، عام ١٤٠١هـ ويقع في (٦٤٣) صفحة.

٢. رجال مسلم الذين ضعَّفهم ابن حجر في التقريب ورواياتهم في الصحيح، للدكتور الفاضل عبد الله بن محمد حسن دمفو، وهو بحث علمي محكَّم، يقع في (١٣٢) صفحة.

والفرق بين عملي وعمليهما يظهر من خلال ما يلي:

- أنَّ اعتماد الدكتور العكايلة في جمع رواة بحثه على الفصل الذي عقده الحاكم في كتاب المدخل فقط، واعتماد الدكتور دمفو على ابن حجر في التقريب، بينما اعتمدتُ على مطلق جَرْح الإمام البخاري لأي راوٍ من رجال الصحيح، وفي أيِّ مصدر أقف عليه.
- عدد الرواة في كتاب الدكتور العكايلة (٤٣ راوياً) اشتركت معه في ثلاثة فقط، وعدد الرواة في بحث الدكتور دمفو (١٥ راوياً) اشتركت معه في ستة رواة، واحد منهم عند العكايلة أيضاً.

٣. روايات المدلسين في صحيح مسلم، للدكتور عوَّاد بن حسين الخلف، وهي رسالة علمية لدرجة الماجستير في جامعة الكويت، وقد طبعت في دار البشائر عام ١٤٢١هـ وهدف بحثه دراسة مَنْ وُصِف بالتدليس ممن له رواية في الصحيح، وقد بلغوا (٨٤ راوياً)، اشتركت معه في ثلاثة فقط، واحد منهم ورد أيضاً في رسالة العكايلة.

٤. مرويات المختلطين في الصحيحين للدكتور جاسم العيساوي، وهي رسالة علمية لدرجة الدكتوراه في جامعة بغداد، وطبعت في مكتبة الصحابة عام ١٤٢٧هـ وقد اشتملت الأطروحة على دراسة (٣٣ راوياً) ممن رُمِيَ بالاختلاط، ورد في بحثي منهم راويان فقط، أحدهما ورد في رسالة العكايلة، والآخر في بحث دمفو.

وعليه: فمجموع ما انفردتُ ببحثه تسعة من الرواة من ضمن تسعة عشر راوياً مبنى البحث عليهم، والاشتراك قد تمليه ضرورة الأبحاث العلمية وأُطرها العامة، كما هو الواقع بين جميع هذه الجهود حول الصحيح، وإنما الاعتبار باختلاف الأهداف والنتائج التي يرجو كل باحث الوصول إليها.

وقد تناولت الموضوع في مقدمة، وتمهيد، ثم صلب البحث، وبعد ذلك الخاتمة، ثم قرَّبت البحث بالفهارس اللازمة.

وكانت الخطة وفق ما يلي:

المقدمة، وقد تضمنت:

١. أهداف الدراسة، وأسباب البحث.

٢. الدراسات السابقة والمتعلقة.

٣. خطة العمل.

٤. مصطلحات البحث.

التمهيد، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهج الإمام مسلم في التخريج للرواة ومروياتهم.

المطلب الثاني: منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل.

المطلب الثالث: الرواة المنتقدون في الصحيحين.

وقد كتبت صلب البحث في إطار الخطوات التالية:

- أنقل أولاً ترجمة الراوي من تقريب التهذيب، ثم أذكر في الحاشية أهم مصادر ترجمته.
- ثم أذكر روايته في صحيح مسلم، وكيف أخرج له اعتماداً أو استشهاد، وهل أخرج له منفرداً أو مقروناً، وهل أكثر عنه أو لا؟ واعتمادي في هذا غالباً على كتاب ابن منجويه « رجال صحيح مسلم »، فإنْ كان الراوي مقلاً ذكرتُ موضع أحاديثه في الصحيح مُبيِّناً الكتاب والباب ورقم الحديث، وربما ذكرتُ الحديث، وإنْ كان مكثراً اكتفيتُ بذكر أرقام الأحاديث التي رواها.
- بعد ذلك أذكر قول البخاري في الراوي من أعلى مصدر أقف عليه.
- ثم أتبع ذلك بالتوضيح والترجيح، وأقصد به بيان مَنْ وافق البخاري، ومَنْ خالفه من الأئمة، والراجح في حال الراوي إنْ تبين لي، ثم أذكر الجواب عن تخريج مسلم له.
- حينما أذكر في التوضيح مَنْ عدَّل الراوي ومَنْ جَرَحه أقصد بذلك المصطلح العام، أي دون التزام نقل عبارات كل الأئمة في الراوي إلاّ ما أرى حاجته، وعلى هذا إذا قلتُ مثلاً: وثّقه فلانٌ، أو ضعّفه فلانٌ فالمراد هذين اللفظين وما يرادفهما، فإنْ كانت عبارة الإمام مختلفةً عن ذلك ذكرتها في الحاشية ، قصداً مني لئلا يطول

صُلْب البحث ، إذ ليس من أهدافه تحقيق كل عبارات الجرح والتعديل في هذا الراوي أو ذاك بقدر هدف بيان مَنْ وافق الإمام البخاري على الجرح أو خالفه.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج.

الفهارس.

فأما مصطلحات البحث فهي كالتالي:

- إذا أحلت إلى صحيح مسلم فالمقصود طبعة محمد فؤاد عبد الباقي.
- إذا أطلقت الإحالة إلى التهذيب فالمقصود تهذيب التهذيب لابن حجر.
- إذا أحلت إلى تقريب التهذيب فالمقصود طبعة أبي الأشبال.
- إذا أحلت إلى كتاب الضعفاء للبخاري فالمقصود الطبعة التي بتحقيق أحمد بن إبراهيم أبي العينين.
- إذا أحلت إلى العلل الكبير للترمذي فالمقصود التي رتّبها أبو طالب القاضي، وحقّقها محمود خليل، وصُبْحِي السامرائي.

فلله الحمد والثناء على ما أنعم وأفضل، وأسأله تعالى مزيد التوفيق والسداد، وصدق القول، وصواب العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

* * *

التمهيد، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهج الإمام مسلم في التخريج للرواة ومروياتهم.

لقد أفصح الإمام بنفسه عن منهجه في مقدمة صحيحه إذ قال:: « ثم إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألتَ وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لكَ، وهو أنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ح فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار... فأما القسم الأول فإنَّا نتوخى أنْ نقدِّم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أنْ يكون ناقلوها أهلَ استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش ، كما قد عُثِر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم، فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدها بعض مَنْ ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدَّم قبلهم، على أنهم وإنْ كانوا فيما وصفنا دونهم فإنَّ اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم ؛ كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبى زياد، وليث بن أبى سليم، وأضرابهم من حُمَّال الآثار ونُقَّال الأخبار، فهم وإنْ كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند أهل العلم معروفين فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة ؛ لأنَّ هذا عند أهل العلم درجة رفيعة، وخَصْلةٌ سنية.... فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه نؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول الله ح، فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم ؛ كعبد الله بن مسور أبى جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبد القدوس الشامي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغياث بن إبراهيم، وسليمان بن عمرو أبى داود النخعي، وأشباههم ممن اتُهِم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار، وكذلك مَنْ الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم »[1].

---

(١) مقدمة الصحيح (١ / ٤-٧).

فشرطه: ظاهر في التخريج للثقات الأثبات المتقنين أولاً، ثم يتبعهم بمن دونهم في الحفظ والإتقان ممن يشملهم اسم الصدق والستر وتعاطي العلم، فأما المتهمون، أو من غلب على حديثهم المنكر والغلط فلا يعرِّج عليهم[1].

والغالب في تخريجه للطبقة الثانية والمتكلم فيهم أنه في الشواهد والمتابعات.

قال الحاكم: « والبيان أنهما لم يخرجا الحديث في كتابيهما إلا عن الثقات الأثبات، إلا عند الاستشهاد بخبر لم يستغنيا فيه عن تقييده منهما بمتابع شاهد، يكون في الحفظ والإتقان دون المتابَع ، لأنَّ كلاً منهما قد احتاط لدينه فيما نحا نحوه، وأتعب مَنْ بعده في طلب ما خرَّجه، فجزاهما الله عن دينهما وعن نبيهما ح خيراً »[2].

وقال ابن عبد الهادي: « وهكذا عادة مسلم غالباً إذا روى لرجل قد تُكلِّم فيه، ونُسِب إلى ضعف، وسوء حفظ، وقلة ضبط إنما يروي له في الشواهد والمتابعات، ولا يخرج له شيئاً انفرد به، ولم يتابع عليه »[3].

فأما تخريجه لمن فيه جَرْحٌ فقد أجاب ابن الصلاح عن ذلك جواباً مفصَّلاً، وعن كلامه صدر جملة من الأئمة.

قال:: « عاب عائبون مسلماً بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء، أو المتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية، الذين ليسوا من شرط الصحيح أيضاً، والجواب: أنَّ ذلك لأحد أسباب لا معاب عليه معها:

أحدها: أنْ يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده.... ويحتمل أيضاً أنْ يكون ذلك فيما بيَّن الجارح فيه السبب واستبان مسلم بطلانه، والله أعلم.

الثاني: أنْ يكون ذلك واقعاً في الشواهد والمتابعات لا في الأصول، وذلك بأنْ يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات، ويجعله أصلاً، ثم يتبع ذلك بإسناد آخر، أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة، أو لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قدَّمه.

---

(١) ينظر: صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح ص (٩١)، وينظر: الصارم المنكي ص (١٩٤-١٩٧).

(٢) المدخل إلى الصحيح (٢ / ٦٧٨-٦٧٩).

(٣) الصارم المنكي ص (١٩٧)، وينظر: سير أعلام النبلاء (٧ / ٣٤٢) (٩ / ٢٩٧).

الثالث: أنْ يكون ضعفُ الضعيف الذي احتج به طرأ بعد أخذه عنه، باختلاط حدث عليه غير قادح فيما رواه من قبل في زمان سداده واستقامته.

الرابع: أنْ يعلو بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده برواية الثقات نازل، فيذكر العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفياً بمعرفة أهل الشأن بذلك، وهذا العذر قد رويناه عنه تنصيصاً، وهو على خلاف حاله فيما رواه أولاً عن الثقات ثم اتبعه بالمتابعة عمن هو دونهم، وكان ذلك وقع منه على حسب حضور باعث النشاط وغيبته، فروينا عن سعيد بن عمرو البَرْذعيّ أنه حضر أبا زرعة الرازي – وذكر كتاب الصحيح الذي ألفه مسلم، ثم الفضل الصائغ على مثاله – وحكى إنكار أبي زرعة على مسلم في كلام تركت ذكره، منه: أنه أنكر عليه روايته فيه عن أسباط بن نصر، وقَطَن بن نُسَيْر، وأحمد بن عيسى المصري، وأنه قال أيضاً: يُطَرِّق لأهل البدع علينا فيجدون السبيل بأنْ يقولوا للحديث إذا احتُجَّ به عليهم: ليس هذا في كتاب الصحيح.

قال سعيد بن عمرو: فلما رجعتُ إلى نيسابور في المرة الثانية ذكرت لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه وروايته في كتاب الصحيح عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى. قال لي مسلم: إنما قلت: صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن، وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات »[1].

وأما ما يتعلق بمسألة الانتقاء فهذه معلومة من تصريح الإمامين أنهما انتقيا مضمون كتابيهما من آلاف الأحاديث، وقد أخرجا من حديث المتكلم فيه ما علما أنه قد حفظه.

قال الزيلعي: « ومجرد الكلام في الرجل لا يسقط حديثه، ولو اعتبرنا ذلك لذهب معظم السُنَّة ، إذ لم يسلم من كلام الناس إلا مَنْ عصمه الله، بل خُرِّج في الصحيح لخلق ممن تُكلِّم فيهم، ومنهم: جعفر بن سليمان الضُّبَعي، والحارث بن عُبَيْد الإيادي، وأيمن

---

(١) صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح ص (٩٦–١٠٠)، وينظر: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (٢ / ٦٧٦)، وتاريخ بغداد (٥ / ٤٥١–٤٥٢)، وكتاب الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه للدكتور محمد طوالبة ص (١٢٠–١٢٨).

بن نابل الحبشي، وخالد مَخْلد القَطَواني، وسُوَيْد بن سعيد الحَدَثاني، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي، وغيرهم، ولكن صاحبا الصحيح – رحمهما الله – إذا أخرجا لمن تكلِّم فيهِ فإنهم ينتقون من حديثه »[1].

وفي ذات فعل مسلم في كتابه يقول ابنُ القيّم: « فإنَّ مسلماً إذا احتج بثقة، لم يلزمه أنْ يصحّح جميع ما رواه، ويكون كل ما رواه على شرطه ؛ فإنَّ الثقة قد يَغْلَطُ ويَهِمُ، ويكون الحديث من حديثه معلولاً علة مؤثرة فيه مانعة من صحته، فإذا احتج بحديث من حديثه غير معلول لم يكن الحديث المعلول على شرطه، والله أعلم »[2].

المطلب الثاني: منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل[3].

اشتهر الإمام بكمال ورعه – لاسيما في هذا الباب – وقد عُرِف عنه إطلاق عبارات سهلة لفظاً شديدة معنى، كل هذا لعفة لسانه وشدة توقيه.

قال الذهبيّ: « وقال بكر بن منير: سمعتُ أبا عبد الله البخاري يقولُ: أرجو أنْ ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً. قلتُ: صَدَقَ رحمه الله، ومَنْ نَظَرَ في كلامهِ في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعفه ؛ فإنه أكثر ما يقول: منكر الحَدِيث، سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا وقلّ أنْ يقول: فلان كذاب، أو كان يضع الحَدِيث، حتى إنه قال: إذا قلتُ فلان في حديثه نظر فهو متهم واه، وهذا معنى قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحداً، وهذا هو والله غاية الورع »[4].

وقال ابن حجر: « البخاريُّ في كلامه على الرجال في غاية التحري والتوقي، ومَنْ تأمل كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه وإنصافه، فإنَّ أكثرَ ما يقولُ:منكر الحَدِيث، سكتوا عنه، فيه نظر، تركوه ونحو هذا، وقلَّ أن يقول: فلان كذاب، أو يضع الحَدِيث، بل

---

(١) نصب الراية (١ / ٣٤١).

(٢) فوائد حديثية ص (٣٤–٣٥)، وينظر: مختصر تهذيب السنن (٣ / ٣١٢)، وزاد المعاد (١ / ٣٦٤) .

(٣) هذا المطلب والذي يليه نقلتهما من بحثي « الرواة الذين جرحهم الإمام البخاري وأخرج لهم في الصحيح ».

(٤) سير أعلام النبلاء (١٢ / ٤٣٩)، وينظر أيضاً: تاريخ بغداد (٢ / ٣٣٢)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢ / ٢٢٤).

إذا قَالَ ذلك عزاه إلى غيره بقوله: كذَّبه فلان، رماه فلان بالكذب، حتى إنه قَالَ: مَنْ قلتُ فيه: في حديثه نظر فهو متهم، ومن قلتُ فيه: منكر الحَدِيث فلا تحل الرواية عنه »[1].

وقد صُنِّف: كأحد الأئمة المعتدلين في جرح الرواة ، إذ لم يكن متعنتاً يغمز الراوي بأدنى خطأ، ولا متساهلاً في قبول أي راوٍ، أو السكوت عن جرحه مع استحقاقه له.

قال الحافظ الذهبي: مبيِّناً أقسام المتكلمين في الرجال: « قسم منهم متعنت في الجرح، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويُلَيِّن بذلك حديثه، فهذا إذا وثَّق شخصاً، فعُضَّ على قوله بناجذيك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعَّف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه؟ فإنْ وافقه ولم يوثِّق ذاك أحدٌ من الحُذَّاق فهو ضعيف، وإنْ وثَّقه أحدٌ فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مُفَسَّراً، يعني لا يكفي أنْ يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف، ولم يوضِّح سبب ضعفه، وغيره قد وثَّقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب.

وابن معين، وأبو حاتم، والجوزجاني، متعنتون.

وقسم في مقابلة هؤلاء، كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي، متساهلون.

وقسم كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي، معتدلون منصفون »[2].

قال ابن حجر: « كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط.

فمن الأولى: شعبة، وسفيان الثوري، وشعبة أشد منه.

ومن الثانية: يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشد من عبد الرحمن.

ومن الثالثة: يحيى بن معين، وأحمد، ويحيى أشد من أحمد.

ومن الرابعة: أبو حاتم، والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري »[3].

---

(1) تغليق التعليق (٥ / ٣٩٧)، وينظر: هدي الساري ص (٤٨٠).

(2) ذِكْرُ مَنْ يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص (١٧١-١٧٢)، وينظر أيضاً: النكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر (١ / ٤٨٢)، والمتكلمون في الرجال للسخاوي ص (١٤٤).

(3) النكت على ابن الصلاح (١ / ٤٨٢)، وينظر: المتكلمون في الرجال للسخاوي ص (١٤٤).

فأما منهجه: في كتاب الضعفاء فعُرِفَ من سَبْره والنظر فيه: أنه ليس كل مَنْ أورده فيه يكون ضعيفاً، بل ربما ذكر الراوي للدفاع عنه، أو لبيان عدم صحة ما نسب إليه من حديث، أو تصريح بسماع، أو نحو ذلك، ولذا ذكر بعض الصحابة فيه من هذا الوجه.

كما أنَّ الإمام قد يطلق عبارة جرح في ترجمة راوي، في التاريخ الكبير أو غيره ومراده بعض مَنْ في السند، وليس المقصود صاحب الترجمة، ويُعْرَف هذا بالقرائن.

قال الذهبي في ترجمة أُوَيْس بن عامر من الميزان: « قال البخاري: يماني مرادي، في إسناده نظر فيما يرويه. وقال البخاري أيضاً في الضعفاء: في إسناده نظر، يُرْوَى عن أُوَيس في إسنادِ ذلك.

قلت: هذه عبارته، يريد أنَّ الحديث الذي رُوِيَ عن أُوَيس في الإسناد إلى أُويس نظر، ولولا أنَّ البخاري ذكر أُوَيساً في الضعفاء لما ذكرته أصلاً ، فإنَّه من أولياء الله الصادقين، وما روى الرجل شيئاً فيُضَعَّف أو يُوثَّق من أجله »[1].

وقال ابن حجر في ترجمة عبد الرحمن بن صفوان من لسان الميزان: « قال البخاري في الضعفاء الكبير: لا يصح حديثه. انتهى. وهذا إنْ كان مراده عبد الرحمن بن صفوان بن أمية بن خلف فقد قيل: إنَّ له صحبة، فما كان ينبغي للمؤلف – يعني الذهبي – أنْ يذكره ؛ لأن البخاري إذا ذكر مثل هذا إنما يريد التنبيه على أنَّ الحديث لم يصح إليه، وكذا هو فإنَّ في حديثه اضطراباً كثيراً »[2].

وقال المعلِّمي: « ذكر البخاري في الضعفاء هند بن أبي هالة وهو صحابي، وقال: يتكلمون في إسناده، فهذا اصطلاح البخاري يذكر في الضعفاء مَنْ ليس له إلاَّ حديث واحد لا يصح، على معنى أنَّ الرواية عنه ضعيفة، ولا مشاحَّة في الاصطلاح »[3].

المطلب الثالث: الرواة المنتقدون في الصحيحين.

نقد الرواة والحكم عليهم اجتهاد محض، تختلف به أنظار الأئمة واجتهاداتهم، والمعلوم أنَّ البخاري ومسلماً – عليهما رحمة الله تعالى – قد أخرجا لرواة تكلم فيهم

---

(١) (١ / ٢٧٨-٢٧٩).

(٢) (٥ / ١٠٨-١٠٩)، وينظر: تعجيل المنفعة (١ / ٥٣١).

(٣) الجرح والتعديل (٢ / ٣٤٥) حاشية رقم (٣).

بعض الأئمة ممن سبق الإمامين أو لحقهما، وهم بالنسبة لعدد رواة الصحيح قليل، وأطال بعض الحفاظ في تقرير الجواب عن ذلك، دفاعاً عن الكتابين ومؤلفيهما.

قال الحافظ الذهبي: «مَنْ أخرج له الشيخان أو أحدهما على قسمين:

أحدهما: ما احتجا به في الأصول، وثانيهما: مَنْ خرَّجا له متابعةً، وشهادةً، واعتباراً.

فمن احتجا به أو أحدهما، ولم يوثّق ولا غُمِز، فهو ثقة حديثه قوي، ومَنْ احتجا به أو أحدهما وتُكلِّم فيه: فتارة يكون الكلام فيه تعنتاً، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضاً، وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسميها: من أدنى درجات الصحيح.

فما في الكتابين – بحمد الله – رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة.

ومَنْ خرَّج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات ففيهم مَنْ في حفظه شيءٌ، وفي توثيقه تردد، فكل مَنْ خُرِّج له في الصحيحين فقد قفز القنطرة، فلا معدل عنه إلا ببرهان بيِّن.

نعم الصحيح مراتب، والثقات طبقات، فليس مَنْ وُثِّق مطلقاً كمن تكلم فيه، وليس مَنْ تكلِّم في سوء حفظه واجتهاده في الطلب كمن ضعَّفوه، ولا مَنْ ضعَّفوه ورووا له كمن تركوه، ولا من تركوه كمن اتهموه وكذَّبوه »[1].

وقال الحافظ ابن حجر: « ينبغي لكل منصف أنْ يعلم أنَّ تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان مقتض لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولاسيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير مَنْ خُرِّج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل مَنْ ذكر فيهما، هذا إذا خُرِّج له في الأصول، فأما إنْ خُرِّج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات مَنْ أُخرِج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابل تعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبيَّن السبب، مُفَسَّراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي، وفي ضبطه مطلقاً، أو في

---

(١) الموقظة ص (٧٩-٨١).

ضبطه لخبر بعينه ، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يُخَرَّج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة – يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه – قال الشيخ أبو الفتح القُشَيري في مختصره: وهكذا نعتقد وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شافٍ يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدَّمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما.

قلت: فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح ، لأنَّ أسباب الجرح مختلفة، ومدارها على خمسة أشياء = البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السند بأنْ يُدَّعى في الراوي أنه كان يُدلِّس أو يُرْسِل.

فأما جهالة الحال: فمندفعة عن جميع مَنْ أُخْرِج لهم في الصحيح ، لأنَّ شرط الصحيح أنْ يكون راويه معروفاً بالعدالة، فمن زعم أنَّ أحداً منهم مجهول فكأنَّه نازع المصنف في دعواه أنَّه معروف، ولا شك أن المدَّعي لمعرفته مقدَّم على مَنْ يدَّعي عدم معرفته.... وأما الغلط فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أُخْرِج له إنْ وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط عُلِمَ أنَّ المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإنْ لم يوجد إلاَّ من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح – بحمد الله – من ذلك شيء، وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال: سيء الحفظ، أو له أوهام، أوله مناكير، وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أنَّ الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك، وأما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنكارة ، فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً فرواه مَنْ هو أحفظ منه أو أكثرُ عدداً بخلاف ما روى، بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ، وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ فيحكم على ما يُخَالِف فيه بكونه منكراً، وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير قد بُيِّن في الفصل الذي قبله – بحمد الله تعالى –، وأما دعوى الانقطاع فمدفوعة عمن أخرج لهم البخاري لما عُلِمَ من شرطه، ومع ذلك فحكم مَنْ ذُكِرَ من رجاله بتدليس أو إرسال أنْ تسبر أحاديثهم الموجودة عنده بالعنعنة ، فإنْ وُجِدَ التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض وإلا فلا، وأما البدعة فالموصوف بها إمَّا أنْ يكون

ممن يُكَفَّر بها، أو يُفَسَّق، فالمكفَّر بها لا بد أنْ يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة.... وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة، والمفسَّق بها كبدع الخوارج، والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ، فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث مَنْ هذا سبيله إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب، مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفاً بالديانة والعبادة، فقيل: يُقبلُ مطلقاً، وقيل: يُردُّ مطلقاً، والثالث: التفصيل بين أنْ يكون داعيةً أو غير داعية، فيُقبلُ غير الداعية ويُرَدُّ حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه الطوائف من الأئمة.... »[1].

وللعلاَّمة المعلِّمي خلاصة في ذلك قال فيها: « إن الشيخين إنما يخرجان لمن فيهم كلام في مواضع معروفة.

أحدها: أنْ يؤدي اجتهادهما إلى أنَّ ذاك الكلام لا يضره في روايته البتة، كما أخرج البخاري لعكرمة.

الثاني: أنْ يؤدي اجتهادهما إلى أنَّ ذاك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويريان أنه يصلح لأنْ يحتج به مقروناً، أو حيث تابعه غيره، ونحو ذلك.

ثالثها: أنْ يريا أنَّ الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما يسمع منه من غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنةً وهو مدلس ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس، فيخرجان للرجل حيث يصلح، ولا يخرجان له حيث لا يصلح »[2].

وعن الموازنة بين الكتابين في جرح رواتهما يقول الحافظ ابن حجر: « ونَقْلُ كلام الأئمة في تفضيل كتاب البخاري يكثر، ويكفي من ذلك اتفاقهم على أنَّه كان أعلم بالفن من مسلم، وأنَّ مسلماً كان يتعلم منه، ويشهد له بالتقدم والتفرد بمعرفة ذلك في عصره، فهذا من حيث الجملة.

---

(١) هدي الساري ص (٣٨٤-٣٨٥)، وينظر: الاقتراح لابن دقيق العيد ص (٢٨٢-٢٨٣).

(٢) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١ / ٤٥٨)، وينظر: شروط الأئمة الخمسة للحازمي ص (١٧٢-١٧٣).

وأما من حيث التفصيل فيترجَّح كتابُ البخاري على كتاب مسلم فإنَّ الإسناد الصحيح مداره على اتصاله وعدالة الرواة - كما بيَّناه غير مرة - وكتاب البخاري أعدلُ رواةً، وأشدُّ اتصالاً من كتاب مسلم، والدليل على ذلك من أوجه:

أحدها: أنَّ الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وخمسة وثلاثون رجلاً، المتكلم فيهم بالضعف منهم نحو من ثمانين رجلاً، والذين انفرد مسلم بإخراج حديثهم دون البخاري ستمائة وعشرون رجلاً، المتكلم فيهم بالضعف منهم مائة وستون رجلاً.... الوجه الثاني: أنَّ الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلِّم فيه لم يكن يكثر من تخريج أحاديثهم.... الوجه الثالث: أنَّ الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلِّم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وعرف أحوالهم، واطلع على أحاديثهم فميَّز جيدها من رديِّها.... الوجه الرابع: أنَّ أكثر هؤلاء الرجال الذين تكلِّم فيهم من المتقدمين يخرج البخاري أحاديثهم غالباً في الاستشهادات، والمتابعات، والتعليقات بخلاف مسلم... »[1].

ومن حيث عدد مَنْ انتُقِد عليهما فقد تقدم أنهم عند الإمام البخاري ثمانون رجلاً، وعند الإمام مسلم ضِعْفُهم.

وقد عقد أبو عبد الله الحاكم في المدخل فصلاً للذب عن الشيخين فيما عيب على كل واحد منهما من الإخراج عن جماعة من المجروحين، ومجمل ما ذكر في ذلك مائة وثلاثة وثلاثون راوياً، على أنَّ في بعضهم شيئاً من الوهم في ادِّعاء إخراج الشيخين أو أحدهما لبعض الرواة، أو انفراد أحدهما ببعض الرواة دون الآخر.

وقمتُ باستخلاص مَنْ أخرج لهم مسلم ولم يخرج لهم البخاري لا في الأصول، ولا في المتابعات والشواهد، ولا في التعاليق فبلغوا اثنين وثلاثين راوياً.

وبعد ذلك قمتُ بحصر مَنْ ذكرهم أبو زرعة العراقي في البيان والتوضيح وانفرد الإمام مسلمٌ بالإخراج لهم فكمل عددُهم تسعة وسبعون ومائة راوٍ.

وبتمام هذا المطلب كمل الكلام على التمهيد وبعده صلب البحث، والازدلاف إلى تحرير القول في أولئك الرواة - ومن الله تعالى أستمد العون والسداد -.

١- أشعث بن سوَّار الكِنْديُّ النَّجَّار، الأَفْرَقُ الأَثْرَمُ، صاحبُ التوابيتِ، قاضي الأَهْواز، ضعيفٌ، من السادسة، مات سنة ست وثلاثين، بخ م ت س ق[2].

---

(١) النكت على ابن الصلاح (١ / ٢٨٦-٢٨٨)، وينظر: تدريب الراوي (١ / ٧٤-٧٥).

(٢) ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير (١ / ٤٣٠)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢ / ٢٧١)، والضعفاء للعقيلي (١ / ١٢٠)، والكامل (١ / ٣٧١)، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه (١ / ٧٨)، وتهذيب الكمال (٣ /

▪ روايته في صحيح الإمام مسلم:

أخرج له في موضع واحد متابعةً، في كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، ح (١٤٨٠)، وقد قرنه بستة من الرواة.

▪ كلام الإمام البخاري فيه:

قال فيه: « صدوق إلاَّ أنه يغلط »[١].

▪ التوضيح والترجيح:

أشعث مختلف فيه بين النقاد:

فقد ضعَّفه: ابن سعد[٢]، وابن معين في رواية[٣]، وأحمد[٤]، والعجلي[٥]، وأبو زرعة[٦]، وأبو داود[٧]، وأبو حاتم[٨]، ويعقوب بن سفيان[٩]، والنسائي[١٠]، والعُقَيْلي[١١]، وابن حبان[١٢]، والدارقطني[١٣]، وابن شاهين[١٤].

ووثَّقه غيرُهم: ابن معين في رواية[١٥]، وعثمان بن أبي شيبة[١٦]، والبزَّار[١٧].

= ٢٦٤)، والميزان (١ / ٢٦٣)، والبيان والتوضيح لأبي زرعة العراقي ص (٥٩-٦٠)، وتهذيب التهذيب (١ / ٣٥٢)، وتقريب التهذيب (٥٢٨).

(١) ينظر: ترتيب العلل الكبير للترمذي ص (٤١٩).

(٢) الطبقات الكبرى (٨ / ٤٧٨).

(٣) رواية الدُّوري (٢ / ٤٠)، ورواية الدقَّاق ص (٤٧)، ورواية ابن مُحْرِز (١ / ٦٨، ١١٣)، والجرح والتعديل (٢ / ٢٧١).

(٤) العلل - رواية عبد الله - (١ / ٤١٥، ٤٩٤).

(٥) معرفة الثقات رقم (١٠٩) وقال: « ضعيف، وهو يُكْتَبُ حديثه ».

(٦) ينظر: الجرح والتعديل (٢ / ٢٧١) قال فيه: « ليِّن ».

(٧) سؤالات الآجري له رقم (٤٠٩).

(٨) العلل لابنه (١ / ٣٤٠، ٤٢٩).

(٩) المعرفة والتاريخ (٢ / ١١٣).

(١٠) الضعفاء والمتروكون رقم (٦٠).

(١١) الضعفاء (١ / ١٢٠).

(١٢) المجروحون (١ / ١٧١-١٧٢).

(١٣) الضعفاء والمتروكون رقم (١١٥)، وسؤالات البرقاني له رقم (٤٤)، وسؤالات السُّلَمِي رقم (٧٠).

(١٤) الضعفاء رقم (٥٩).

(١٥) ينظر: الكامل لابن عدي (١ / ٣٧١).

(١٦) ينظر: تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين رقم (٧٠) قال فيه: « صدوق. قيل: حجة ؟ قال: لا ».

(١٧) ينظر: تهذيب التهذيب (١ / ٣٥٤) قال فيه: « لا نعلم أحداً ترك حديثه إلاَّ مَنْ هو قليل المعرفة » !.

قال ابن عدي: « ولم أجد لأشعث فيما يرويه متناً منكراً، وإنما في الأحايين يخلّط في الإسناد ويخالِف »[1].

ولعل الراجح في حاله أنه: ضعيفٌ ؛ كما هو قول الجمهور.

ويجاب عن تخريج مسلم له أنه في حديث واحدٍ فقط، ومتابعةً أيضاً ؛ وبهذا أجاب أبو زرعة العراقي إذ قال: « فإنَّ مسلماً إنما أخرج له متابعةً، ولم يخرج ما انفرد به حتى يقدح فيه خطؤه »[2].

وثمَّة جواب آخر وهو: أنَّ مسلماً لم يقصد الإخراج له، وإنما أورد إسناد الحديث كما سمعه من شيوخه، وفيه أشعث، فلم يغيّر فيه شيئاً ؛ كما قد عُلِمَ من عادته:

٢- البَخْتَرِيُّ بنُ أبي البَخْتَرِي – بفتح الموحَّدة وسكون المعجمة وفتح المثناة وكسر الراء –، واسم أبيه المختار، عبديٌّ بصريٌّ، صدوق، من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين، م س[3].

- روايته في صحيح الإمام مسلم:

قال ابن منجويه: « روى عن أبي بكر بن عِمَارة بن رُوَيْبة في الصلاة، روى عنه وكيعٌ ».

فلم يرو عنه مسلم في غير هذا الموضع ح (٦٣٤)، وقد قرنه باثنين من الرواة أيضاً.

- كلام الإمام البخاري فيه:

قال في التاريخ الكبير: « قال لي علي – يعني ابنَ المديني – عن وكيع: كان ثقة، وسمع عبد الرحمن بن معقل المزني، يُخَالف في حديثه »[4].

---

(١) الكامل (١ / ٣٧٤)، وينظر: مختصر الكامل للمقريزي ص (١٦٢) ففيه اختلاف يسير.

(٢) البيان والتوضيح ص (٦٠).

(٣) ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير (١ / ١٣٦)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢ / ٤٢٧)، والضعفاء للعقيلي (١ / ٤٤٢)، والكامل (٢ / ٥٧)، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه (١ / ٩٩)، وتهذيب الكمال (٤ / ٢٢)، وميزان الاعتدال (١ / ٣٠٠)، والبيان والتوضيح لأبي زرعة العراقي ص (٦٥)، وتهذيب التهذيب (١ / ٤٢١)، وتقريب التهذيب (٦٤٧).

(٤) في تهذيب الكمال: « يخالف في بعض حديثه »، قال مُغْلطاي: « وفيه نظر ؛ لأني لم أر في تاريخه بخط الحفاظ إلا: يخالف في حديثه. وبينهما فرق. والله أعلم » بتصرف من إكمال تهذيب الكمال (٢ / ٣٥٥).

■ التوضيح والترجيح:

البختري مقل من الحديث، فلم يكن من مشاهير الرواة، ومع هذا فقد وثّقه وكيعٌ، وقال فيه شعبة:: « كان كخير الرجال »[1].

وأما قول البخاري: فيه فلم أقف على مَنْ وافقه عليه، إلاَّ أن ابن حبان لما ذكره في الثقات قال: « وكان يخطئ »[2].

ولذا قال ابن عدي: « ليس له كبير رواية، ولا أعلم له حديثاً منكراً ».

فيكون تخريج مسلم له غير مستدرك عليه لاسيما أنه قرنه باثنين من الرواة.

٣- حَبِيْبُ بنُ سَالِمِ الأَنْصَارِيُّ، مولى النُعْمَان بن بشير وكاتبه، لا بأس به، من الثالثة، م ٤[3].

■ روايته في صحيح الإمام مسلم:

أخرج له في موضع واحد متابعةً في كتاب الصلاة باب ما يقرأ في صلاة الجمعة، عن مولاه النعمان بن بشير، ورواه عنه محمد بن المنتشر، ح (٨٧٨).

■ كلام الإمام البخاري فيه:

قال في التاريخ الكبير: « وهو كاتب النعمان، فيه نظر »[4].

■ التوضيح والترجيح:

حبيب لم يكن مكثراً، وقد وثّقه: أبو داود[5]، وأبو حاتم[6]، وابن حبان[7]، وابن خَلْفُون[8].

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال (٤ / ٢٤).

(٢) (٦ / ١١٥).

(٣) ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير (٣ / ٣١٨)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣ / ١٠٢)، والضعفاء للعقيلي (٢ / ٦٧)، والكامل (٢ / ٤٠٥)، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه (١ / ١٥٢)، وتهذيب الكمال (٥ / ٣٧٤)، وميزان الاعتدال (١ / ٤٥٥)، وتهذيب التهذيب (٢ / ١٨٤)، وتقريب التهذيب (١١٠٠).

(٤) (٣ / ٣١٨)، وينظر: الضعفاء للعقيلي، والكامل لابن عدي.

(٥) سؤالات الآجري رقم (٤٢،٣٨١).

(٦) الجرح والتعديل (٣ / ١٠٢).

(٧) الثقات (٤ / ١٣٨).

(٨) ينظر: إكمال تهذيب الكمال (٣ / ٣٦٧).

وذكره العُقَيْلي وابنُ عدي في الضعفاء، فلعله من أجل قول البخاري ؛ وقد قال ابن عدي فيه: « ولحبيب بن سالم هذه الأحاديث التي أمليتُها له قد خُولِف في أسانيدها، وليس في متون أحاديثه حديث منكر، بل قد اضطُرِبَ في أسانيد ما يُرْوَى عنه »[1].

وأما قول البخاري: « فيه نظر » فقد فسَّر الذهبي مراد البخاري بأنه لا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً[2]، ولكن هذا في حق المجروح عند الأئمة، وأما إذا قاله في مثل حبيب وأضرابه فإنما يقصد بذلك ضعف حديثه الذي أورده في ترجمته، أو نفي سماع في الإسناد، ومن أمثلة ذلك أنه قال في ترجمة عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه بعد إيراد حديث له عن أبيه، عن جده: « فيه نظر ، لأنه لم يُذْكَر سماع بعضهم من بعض»[3].

ويدل لهذا أنه سُئِل عن ذات حديثه الذي عند مسلم فقال: « هو حديث صحيح »[4].

فكلمته تلك في ترجمة حبيب من أجل أنه لم يقف على تصريح بالسماع بينه وبين النعمان مع أنه – كما ترى – صحَّح الحديث، ولعل سبب تصحيحه كون حبيب كاتباً للنعمان ومولىً له، فيغلب على الظن سماعه منه، ولكن لمَّا لم يقف على هذا صريحاً قال هذه المقالة، وعليه فلا تنافي بين ذلك وتصحيحه للحديث[5].

٤- خلَفُ بنُ خليفة بنِ صَاعِدٍ الأَشْجَعيُّ مولاهم، أبو أحمدَ الكوفي، نزل واسط ثم بغداد، صَدُوقٌ، اختلط في الآخِر، وادَّعى أنَّهُ رأى عمروَ بنَ حُرَيْثٍ الصَّحَابيَّ فأنكر عليه ذلك ابنُ عيينةَ، وأَحْمَدُ، من الثَّامِنةَ، مات سنة إحدى وثمانين على الصَّحِيْح، بخ م ٤[6].

---

(١) ينظر: مختصر الكامل للمقريزي ص (٢٨٧).

(٢) ينظر: الميزان (٢ / ٤١٦).

(٣) ينظر: التاريخ الكبير (٥ / ١٨٣).

(٤) ينظر: العلل الكبير للترمذي ص (٩٧-٩٨).

(٥) ينظر: موقف الإمامين البخاري ومسلم للدكتور خالد الدريس ص (١٢٠-١٢١).

(٦) ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير (٣ / ١٩٤)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣ / ٣٦٩)، والضعفاء للعقيلي (٢ / ٢٤٩)، والكامل (٣ / ٦٢)، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه (١ / ١٨٩)، وتهذيب الكمال (٨ / ٢٨٤)، وميزان الاعتدال (١ / ٦٥٩)، والبيان والتوضيح ص (٨٥)، وتهذيب التهذيب (٣ / ١٥٠)، وتقريب التهذيب (١٧٤١).

■ روايته في صحيح الإمام مسلم:

قال ابنُ منجويه: « روى عن: أبي مالك الأشجعي في الوضوء، والوليد بن سريع في الصلاة، ويزيد بن كيسان في الأطعمة، وصفة النار، روى عنه: قتيبة، ومُحْرِز بن عون، وابن أبي شيبة، ويحيى بن أيوب، ويقال: إنه رأى عمرو بنَ حريث صاحب النبي ح »[1].

والرواة الأربعة عنه في الصحيح لم تتميز روايتهم عنه هل هي قبل الاختلاط أو بعده؟ على أنَّ مدة اختلاطه نحو من أربع سنين.

وكل ماله في الصحيح متابع عليه عدا رواية واحدة قد توبع عليها خارج الصحيح ، ولذا قال الحاكم: « روى له مسلمٌ في الشواهد غيرَ شيءٍ »[2]، وأحاديثه هي:

حديثه الأول في كتاب الوضوء باب تبلغ الحلية حيث يبلغ الوضوء ح (٢٥٠)، ولم يخرج في الباب غيره، لكن له متابعات وشواهد في غير الصحيح.

والثاني في كتاب الصلاة باب متابعة الإمام والعمل بعده ح (٤٧٥)، وأورد له ثلاث متابعات.

والثالث في كتاب الأشربة باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك، ويتحققه تحققاً تاماً، واستحباب الاجتماع على الطعام ح (٢٠٣٨)، وأتبعه بمتابعة.

والرابع كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب في شدة حر جهنم، وبُعْدِ قعرها، وما تأخذ من المعذَّبين ح (٢٨٤٤) وأورد له متابعةً تامةً.

■ كلام الإمام البخاري فيه:

قال فيه: « صدوق، وربما يهم في الشيء »[3].

■ التوضيح والترجيح:

خلف بن خليفة أكثر الأئمة على توثيقه.

---

(١) ينظر: العلل الكبير للترمذي ص (٤٢١).

(٢) المدخل إلى الصحيح (٢ / ٧١٥).

(٣) ينظر: العلل الكبير للترمذي ص (٤٢١).

فقد وثّقه: ابن معين[1]، وابنُ عمّار الموصلي[2]، والعجلي[3]، وأبو حاتم[4]، والنسائي[5]، ومسلمة بن القاسم[6]، وابن حبان[7]، وابن شاهين[8].

والذين تكلموا فيه لم يجرحوه مطلقاً، وإنما من أجل تغيّره لما كبر.

فقد قال فيه ابن سعد: « كان ثقة، ثم أصابه الفالج قبل أن يموت حتى ضعف، وتغير لونه، واختلط »[9].

وقال الإمام أحمد: « رأيت خلف بن خليفة وهو مفلوج سنة سبع وثمانين ومائة قد حُمِلَ وكان لا يفهم، فمن كتب عنه قديماً فسماعه صحيح »[10].

وقال أيضاً: « رأيتُ خلف بن خليفة وهو كبير فوضعه إنسان من يده، فلما وضعه صاح – يعني من الكِبَر – فقال له إنسان: يا أبا أحمد حدّثكم مُحَارِب بنُ دِثَارٍ وقصَّ الحديث، فتكلَّم بكلامٍ خَفِيٍّ، وجعلتُ لا أفهم، فتركتُه ولم أكتبْ عنه شيئاً »[11].

وقال ابن عدي: « أرجو أنه لا بأس به، ولا أبرّئه من أنْ يُخْطِئ في الأحايين في بعض رواياته »[12].

---

(١) رواية الدوري (٢ / ١٤٩)، ورواية ابن محرز (١ / ٨٣)، ورواية الدقاق ص (٧٠)، وينظر: الثقات لابن شاهين رقم (٣٢٧)، وتاريخ بغداد (٩ / ٢٦٦).

(٢) ينظر: تاريخ بغداد (٩ / ٢٦٦)، وتهذيب الكمال (٨ / ٢٨٨) قال فيه « لا بأس به، ولم يكن صاحب حديث».

(٣) معرفة الثقات (١ / ٣٣٦) رقم (٤١٠).

(٤) الجرح والتعديل (٣ / ٣٦٩) قال فيه: « صدوق ».

(٥) ينظر: تاريخ بغداد (٩ / ٢٦٦)، وتهذيب الكمال (٨ / ٢٨٨) قال: « ليس به بأس ».

(٦) ينظر: تهذيب التهذيب (٣ / ١٥٢).

(٧) الثقات (٦ / ٢٧٠).

(٨) الثقات رقم (٣٢٧).

(٩) الطبقات الكبرى (٩ / ٣١٤).

(١٠) ينظر: تهذيب الكمال (٨ / ٢٨٧).

(١١) العلل – رواية ابنه عبد الله – (٣ / ١٢٩)، وينظر: تاريخ بغداد (٩ / ٢٦٦-٢٦٧).

(١٢) الكامل (٣ / ٦٥)، وينظر: مختصره للمقريزي ص (٣١٥).

وقال فيه عثمان بن أبي شيبة: « هو صدوق ثقة، لكنه كان خَرِفَ فاضطرب عليه حديثُهُ »[1].

فكلام البخاري فيه محمول على ذلك، يضاف إلى أنَّ قوله فيه ليس شديداً فقد حكم له بالصدق، وأما الوهم في الشيء أحياناً فمَنْ يسلم منه! ومسلم لم يرو عنه إلا ما توبع عليه، فلم يعتمد عليه اعتماداً تاماً.

وقال الحاكم معلِّقاً على إنكار ابن عيينة وأحمد سماعه من عمرو بن حُرَيث: « وقول ابن عيينة هذا تعجب منه أنْ يكون في وقته ذلك مَنْ رأى عمرو بن حريث، لا قصداً منه بذلك لجرح خليفة بنوع من أنواع الجرح، على أنَّ خلف بن خليفة على الجملة التي ذكرنا في غيره في الطبقة الثانية من أهل الصدق والدين، يخرجهم مسلم في جملة الشواهد »[2].

٥- زَمْعَةُ بنُ صَالِحٍ – بسكون الميم – الجَنَدِيُّ – بفتح الجيم والنون – اليَّمَانِيُّ، نزيلُ مكة، أبو وهب، ضَعِيفٌ، وحديثُهُ عند مسلمٍ مقرونٌ، من السادسة، م مد ت س ق[3].

■ روايته في صحيح الإمام مسلم:

روى له في موضع واحد فقط في كتاب الحج باب النزول بمكة للحاج وتوريث دورها ح (١٣٥١) قال:: « حدثني أبو الطاهر وحرملة بن يحيى قالا: أخبرنا ابن وهب، أخبرنا يونس بن يزيد، عن ابن شهاب: أنَّ علي بن حسين أخبره: أن عمرو بن عثمان ابن عفان أخبره عن أسامة بن زيد بن حارثة أنه قال: يا رسول الله أتنزل في دارك بمكة؟ فقال: « وهل ترك لنا عقيل من رِبَاع أو دُورٍ ». وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب، ولم يرثه جعفر ولا علي شيئاً لأنهما كانا مسلمين، وكان عقيل وطالب كافرين.

---

(١) ينظر: الثقات لابن شاهين رقم (٣٢٧).

(٢) المدخل (٢ / ٧١٦).

(٣) ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير (٣ / ٤٥١)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣ / ٦٢٤)، والضعفاء للعقيلي (٢ / ٤٢٠)، والكامل (٣ / ٢٢٩)، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه (١ / ٢٢٩)، وتهذيب الكمال (٩ / ٣٨٦)، وميزان الاعتدال (٢ / ٨١)، وتهذيب التهذيب (٣ / ٣٣٨)، وتقريب التهذيب (٢٠٤٦).

حدثنا محمد بن مهران الرازي وابن أبي عمر وعبد بن حميد جميعاً، عن عبدالرزاق قال ابن مهران: حدثنا عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد قلت: يا رسول الله أين تنزل غداً؟ – وذلك في حجته حين دنونا من مكة – فقال: « وهل ترك لنا عقيل منزلا ».

وحدثنيه محمد بن حاتم، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا محمد بن أبي حفصة وزمعة بن صالح قالا: حدثنا ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد أنه قال: يا رسول الله أين تنزل غداً إن شاء الله؟ – وذلك زمن الفتح – قال: « وهل ترك لنا عقيل من منزل ».

فروايته مقرونة برواية محمد بن أبي حفصة[1]، عن الزهري، وروايتهما أخرجها متابعةً لرواية يونس بن يزيد، ومعمر بن راشد[2]، وجعلها أيضاً في آخر الباب.

- كلام الإمام البخاري فيه:

قال في التاريخ الكبير: « يخالف في حديثه، تركه ابنُ مهدي أخيراً ».

قال أبو عيسى الترمذي: « سألتُ محمداً عن هذا الحديث – حديث نكاح المرأة بغير وليٍّ –؟ فضعَّف زمعةَ بنَ صالح وقال: هو منكرُ الحديثِ، كثيرُ الغلطِ، وذكر أحاديثه عن سلمةَ بنِ وَهْرَام، عن عكرمةَ، عن ابنِ عباس، وجعل يتعجب منه. قال محمد: ولا أروي عنه شيئاً، وما أراه يكذب، ولكنَّه كثيرُ الغلط ».

وقال أيضاً: « قال محمدٌ: زمعةُ بنُ صالح ذاهبُ الحديثِ، لا يُدْرَى صحيحُ حديثه من سقيمه، أنا لا أروي عنه، وكلُّ مَنْ كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه »[3].

- التوضيح والترجيح:

زمعة بن صالح أكثر الأئمة حكموا بضعفه.

---

(١) محمد بن أبي حفصة متكلم فيه أيضاً، وهو من رجال الشيخين، وقد قال فيه ابن حجر في التقريب (٥٨٦٣): « صدوق يخطئ ».

(٢) ينظر: المدخل للحاكم (١ / ٢٧٩).

(٣) ينظر: العلل الكبير للترمذي ص (١٦٧–١٦٨، ٤١٧).

فقد ضعَّفه: ابن معين[1]، وأحمد[2]، وأبو زرعة[3]، وأبو داود[4]، وأبو حاتم[5]، والنسائي[6]، والعُقَيلي، وابن حبان[7]، وغيرهم.

وقد ليَّن العبارة في حقه ابن معين في رواية أخرى إذ قال: « صويلح الحديث »، وقال مرةً: « لم يكن زمعة بالقوي، وهو أصلح حديثاً من صالح بن أبي الأخضر »[8].

وقال عمرو بن علي الفلاَّس: « زمعة بن صالح فيه ضعفٌ في الحديث، وقد روى عنه عبد الرحمن، وسفيان الثوري، وما سمعتُ يحيى ذكره قط، وشيوخ من البصريين قد رووا عن زمعة، مثل عبد الرحمن، وأبي داود، وبشر بن السري، وأبي عامر، وهو جائز الحديث مع الضعف الذي فيه »[9].

وقال ابن عدي: « له إفرادات، وحديثه كله كأنه فوائد، وربما يهم في بعض ما يرويه، وأرجو أنَّ حديثه صالح لا بأس به »[10].

وبكل حال فزمعة ضعيفٌ، وروايته في مسلم مقرونة ومتابعة، فلعل مسلماً أخرج حديثه لأنه هكذا في أصل سماعه من شيخه ولم يرد التصرف فيه[11]، فهو لم يقصد الرواية عنه، والله تعالى أعلم.

---

(1) تاريخ الدوري (٢ / ١٧٤).

(2) العلل – رواية ابنه عبد الله – (٢ / ٥٣١).

(3) الجرح والتعديل (٣ / ٦٢٤) قال فيه « ليِّن، واهي الحديث، حديثه عن الزُّهْرِيّ كأنه يقول مناكير ».

(4) سؤالات الآجري له رقم (٧٧٠).

(5) الجرح والتعديل (٣ / ٦٢٤).

(6) الضعفاء رقم (٢٣٢) قال فيه « ليس بالقوي، مكي، كثير الغلط عن الزُّهْرِيّ ».

(7) المجروحون (١ / ٣٠٨).

(8) تاريخ الدوري (٢ / ١٧٤، ١٧٥).

(9) ينظر: الكامل (٣ / ٢٢٩).

(10) الكامل (٣ / ٢٣٢)، ومختصره ص (٣٥٥).

(11) وعادة الإمام مسلم في عدم تصرفه فيما سمع من شيوخه معلومة، وقد نصَّ عدد من الأئمة على هذا. ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٤ / ١١٢)، وغرر الفوائد المجموعة ص (٢٢٢، ٢٧٩، ٢٩٩)، ونكت الزركشي على ابن الصلاح (٣ / ٦١٧)، ونكت ابن حجر (١ / ٢٨٢-٢٨٣).

٦- سُعَيْرُ - آخره راء مصغر - بنُ الخِمْسِ - بكسر المعجمة وسكون الميم ثم مهملة - التَّمِيْمِيُّ، أبو مالكٍ، أو أبو الأَحْوص، صدوقٌ، له عند مسلمٍ حديثٌ واحدٌ في الوسوسة، من السابعة، م ت س[1].

■ روايته في صحيح الإمام مسلم:

روى له في موضع واحد في كتاب الإيمان، باب الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها ح (١٣٣) قال:: « حدثنا يوسف بن يعقوب الصفَّار، حدثني علي بن عثَّام، عن سُعَيْر بن الخِمْس، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله قال: سُئِلَ النبيُّ ح عن الوسوسة؟ قال: « تلك محض الإيمان ».

■ كلام الإمام البخاري فيه:

قال:: « سُعَيْر بن الخِمْس كان قليل الحديث، ويروون عنه مناكير. قلت له: فمالك بن سُعَيْر؟ فقال: هذا مقارِبُ الحديث، وهو ابنه »[2].

■ التوضيح والترجيح:

سُعَيْر بن الخِمْس مقل جداً، له نحو عشرة أحاديث، قاله ابن المديني[3].

وقد وثَّقه: ابنُ معين[4]، ويعقوبُ بن سفيان[5]، والترمذي[6]، وابن حبان[7]، والدارقطني[8].

---

(١) ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير (٤ / ٢١٣)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤ / ٣٢٣)، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه (١ / ٢٩٧)، وتهذيب الكمال (١١ / ١٣٠)، وميزان الاعتدال (٢ / ١٦٤)، وتهذيب التهذيب (٤ / ١٠٥)، وتقريب التهذيب (٢٤٤٥).

(٢) ينظر: العلل الكبير للترمذي ص (٣٤٠).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال (١١ / ١٣١).

(٤) تاريخ الدارمي عن ابن معين ص (١١٩) رقم (٣٧١)، وينظر: الجرح والتعديل (٤ / ٣٢٣).

(٥) المعرفة والتاريخ (٣ / ١٢٢).

(٦) سنن الترمذي (٤ / ٣٥٥).

(٧) الثقات (٦ / ٤٣٦)، ومشاهير علماء الأمصار ص (١٦٧).

(٨) سؤالات السُّلَمي للدارقطني رقم (١٥٤، ١٦١).

قال ابن سعد: « كان رجلاً شريفاً، يجتمع إليه أصحابه، وكان مَألَفاً[1]، صاحبَ سنة وجماعة، وكانت عنده أحاديث »[2].

وقال أبو حاتم: « صالح الحديث، يُكْتَبُ حديثه ولا يحتج به »[3].

وقال ابن عمَّار الشهيد: « وليس هذا الحديث - يعني حديثه عند مسلم - عندنا بالصحيح ؛ لأنَّ جرير بن عبد الحميد وسليمان التَّيْميَّ روياه عن مغيرة عن إبراهيم، ولم يذكرا علقمة ولا ابن مسعود، وسُعَيْر ليس هو ممن يحتج به ؛ لأنَّه أخطأ في غير حديث مع قلة ما أسند من الأحاديث ».

وقول ابن عمَّار يوافق قول البخاري: في أنه يُرْوَى عنه مناكير على قلة روايته.

وحديثه الذي عند مسلم انتقد عليه من جهة أنَّ سُعَيْراً خولف في وصله ؛ إذ روي من وجوه أصح وأقوى مرسلاً، كما سبق في تعليل ابن عمَّار الشهيد، وذكر ذلك الخليلي، والبيهقي، وابن حجر[4].

ولكن يجاب عن ذلك: بأنَّ مسلماً أخرجه في الشواهد إذ سبقه بحديث أبي هريرة، وجعله أصل الباب ثم أتبعه بحديث سُعَيْر السالف.

٧- سُوَيْدُ بنُ سَعِيْدِ بنِ سَهْلٍ الهَرَوِيُّ الأصل، ثم الحَدَثَانِيُّ - بفتح المهملة والمثلثة - ويقال له: الأَنْبَارِيُّ - بنون ثم موحدة - أبو محمد، صدوقٌ في نفسه، إلاَّ أنَّه عَمِيَ فصار يتلقَّن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول، من قدماء العاشرة، مات سنة أربعين، وله مائة سنة. م ق[5].

---

(١) أي أنه يُؤْلف ويُحَب، كما قالوا: المؤمن إِلْفٌ. ينظر: تاج العروس (٢٣ / ٢٩-٣٠).

(٢) الطبقات الكبرى (٨ / ٥٠٨).

(٣) الجرح والتعديل (٤ / ٣٢٣).

(٤) ينظر: علل الأحاديث في صحيح مسلم لابن عمَّار الشهيد ص (٤٢)، والإرشاد للخليلي (٢ / ٨٠٨)، وشعب الإيمان للبيهقي (١ / ٣٠٢)، وتهذيب التهذيب (٤ / ١٠٦).

(٥) ينظر في ترجمته: التاريخ الأوسط (٢ / ٢٦٢)، والجرح والتعديل (٤ / ٢٤٠)، والكامل (٣ / ٤٢٨)، ورجال صحيح مسلم (١ / ٢٩٠)، وتهذيب الكمال (١٢ / ٢٤٧)، والسير (١١ / ٤١٠)، وميزان الاعتدال (٢ / ٢٤٨)، وتهذيب التهذيب (٤ / ٢٧٢)، وتقريب التهذيب (٢٧٠٥).

■ روايته في صحيح الإمام مسلم:

سويد من شيوخ مسلم، وقد أكثر عنه في صحيحه احتجاجاً واستشهاداً، وأفرده وقرنه بغيره، وأكثر ما روى عنه في الشواهد.

قال ابن منجويه: « روى عن: مروان بن معاوية في الإيمان، وعلي بن مُسْهِر، وحفص ابن ميسرة، ومالك، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة في النكاح، ومُعْتَمِر بن سليمان في النكاح والجامع وغيرهما، والوليد بن مسلم في الإيمان، وسفيان بن عيينة في الجهاد، وعبدالعزيز بن أبي حازم في اللباس، وعبدالوهاب الثقفي في الفضائل »[1].

قال الحاكم: « قد أكثر مسلم – رحمنا الله وإياه – الرواية عنه، وأكثر ما ذكر عنه، عن حفص بن ميسرة »[2].

ولسويد في الصحيح ثلاثة وخمسون حديثاً، وأكتفي هنا بالإشارة إلى أرقامها (٢٣، ٩١، ١٨٣، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٧٥، ٥١٩، ٥٢٦، ٦٥٣، ٦٦١، ٧٧٣، ٩٠٧، ٩٨٧، ١٠٠١، ١٠٢٢، ١٠٥٠، ١١١٧، ١٢١١، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٧٤، ١٥٣٤، ١٥٤٢، ١٥٧٩، ١٦٤٧، ١٦٥٤، ١٧٢٠، ١٨٥٦، ١٨٦٣، ١٨٩٩، ٢٠٦٨، ٢١٠٤، ٢١٢١، ٢١٦١، ٢١٧٠، ٢٢٩٩، ٢٣٤٦، ٢٤١٦، ٢٤٣٧، ٢٤٥٩، ٢٥١٥، ٢٥٦٨، ٢٥٩٨، ٢٦٢١، ٢٦٢٢، ٢٦٣٥، ٢٦٦٩، ٢٦٧٥، ٢٧٤١، ٢٧٤٣، ٢٨٥٤، ٢٨٦٢، ٢٩٥٩).

■ كلام الإمام البخاري فيه:

قال في التاريخ الأوسط: « فيه نظر، كان أعمى فيُلَقَّنُ ما ليس من حديثه »[3].

وقال مرةً: « حديث سويد منكر »[4]، وقال في أخرى: « ضعيفٌ »[5].

وقال الترمذي في العلل الكبير: « وذَكَرَ محمدٌ سويدَ بنَ سعيدٍ فضعَّفه جداً ، وقال: كان ما لُقِّن شيئاً لَقِنَهُ، وضعَّف أمره »[6].

---

(١) رجال صحيح مسلم (١ / ٢٩٠).

(٢) المدخل على الصحيح (٢ / ٧٢١).

(٣) (٢ / ٢٦٢)، وينظر: سير أعلام النبلاء (١١ / ٤١٣).

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء (١١ / ٤١٦)، وميزان الاعتدال (٢ / ٢٤٨).

(٥) ينظر: ميزان الاعتدال (٢ / ٢٤٨).

(٦) ص (٤٢٤).

▪ التوضيح والترجيح:

سُوَيْد بن سعيدٍ من المشاهير المكثرين، وهو من شيوخ مسلم، ولم يرو عنه من أصحاب الكتب الستة إلا هو وابن ماجه.

وقد جَرَحه بعضُهم:

إذ ضعَّفه: ابن معين[1] – وهو أشدُّهم موقفاً منه –، وابن المديني[2]، والنسائي[3]، وابن حبان[4]، وابن عدي[5]، وابن شاهين[6].

وتكلم فيه غيرهم من جهة تغيره بعدما كبُر وإلاَّ فهو عندهم غير مجروح.

قال عبد الله بن أحمد: « عرضت على أبي أحاديث سُوَيْد عن ضمام بن إسماعيل؟ فقال لي: اكتبها كلَّها فإنه صالح، أو قال: ثقة ». وقال أحمد مرة: « ما علمتُ إلا خيراً »، وقال في أخرى: « أرجو أنْ يكون صدوقاً لا بأس به »[7].

وقال البرذعي: « رأيت أبا زرعة يسيء القول فيه. فقلت له: فأيْشٍ حالُه؟ قال: أما كتبه فصحاح، وكنتُ أتتبع أصوله فاكتبُ منها. فأما إذا حدَّث من حفظه فلا »[8].

وقال أبو حاتم: « كان صدوقاً، وكان يدلس، يكثر ذاك – يعني التدليس – »[9].

وقال يعقوب بن شيبة: « صدوق، ومضطرب الحفظ، ولاسيما بعدما عَمِيَ »[10].

---

(1) ينظر: رواية ابن محرز (1 / 66)، ورواية الطبراني رقم (7)، وأسماء الضعفاء لابن شاهين رقم (280)، وتاريخ بغداد (10 / 317–318)، ميزان الاعتدال (2 / 248–250).

(2) ينظر: تاريخ بغداد (10 / 317) قال عبد الله بن علي ابن المديني: « سُئِلَ أبي عن سويد الأَنْبارِيّ؟ فحرَّك رأسه وقال: ليس بشيءٍ ».

(3) الضعفاء رقم (275) قال فيه: « ليس بثقة ».

(4) المجروحون (1 / 352).

(5) الكامل (3 / 429).

(6) أسماء الضعفاء والكذابين رقم (280).

(7) ينظر: تاريخ بغداد (10 / 318)، وتهذيب الكمال (12 / 250)، وميزان الاعتدال (2 / 248).

(8) أبو زرعة وجهوده في السنة (2 / 407)، وتاريخ بغداد (10 / 318)، وتهذيب الكمال (12 / 252).

(9) ينظر: الجرح والتعديل (4 / 240)، وتاريخ بغداد (10 / 317)، وميزان الاعتدال (2 / 248).

(10) ينظر: تاريخ بغداد (10 / 319)، وتهذيب الكمال (12 / 251).

وقال صالح بن محمد: « صدوق إلا أنه كان عَمِيَ، فكان يُلَقَّن أحاديث ليس من حديثه »[1].

وقال الدارقطني: « ثقة، ولما كبر ربما قرئ عليه ما فيه بعض النكارة فيجيزه »[2].

وعليه: فلم ينفرد البخاري بالكلام في سُوَيْد.

وأما تخريج مسلم لحديثه فقد قال الحاكم في ذلك: « فالذي نقول في هذا: أنَّ الذي اعتمده مسلم فيه من أحاديثه أحاديث حفص بن ميسرة، وقد غُمِزَ في غيره، والذي عرفناه من احتياط مسلم –: – لدينه في أمثاله: أنه لو وقف من حال سُوَيْد ما وقف عليه غيره من هؤلاء الأئمة لترك الرواية عنه، عن حفص بن ميسرة وغيره.

وقد ذكر شيخنا أبو الفضل بن إبراهيم المزكِّي، عن إبراهيم بن أبي طالب أنه قال: قلت لمسلم بن الحجاج: كيف استجزت الرواية عن سُوَيْد بن سعيد في الصحيح؟ فقال مجيباً لي: فمن أين كنتُ آتي بصحيفة حفص بن ميسرة؟! »[3].

فخلاصة ما يجاب عن تخريج مسلم لحديثه ما يلي:

- أنَّ أكثر ما تُكلِّم في سويد من جهة قبوله التلقين بعدما عَمِيَ، ومسلم روى عنه قبل ذلك ، كما ذكر الحافظ ابن حجر[4].
- أنَّ مسلماً روى عن سويد من كتبه، وهي صحاح ، كما تقدم في قول أبي زرعة الرازي.
- أنَّ جُلَّ أحاديثه أوردها في المتابعات والشواهد ولم يُصَدِّر بها الأبواب، وقَرَنَهُ بغيره في جملة منها أيضاً.
- أنَّ مسلماً لم يخف عليه حال سُوَيْد وما قيل فيه خلافاً لما قاله الحاكم سالفاً، وهذا ظاهر من مراجعة إبراهيم ابن أبي طالب له في ذلك، ولكنه: انتقى أصح مروياته فأخرجها.

---

(1) ينظر: تاريخ بغداد (١٠ / ٣١٩)، وتهذيب الكمال (١٢ / ٢٥٢).

(2) ينظر: ميزان الاعتدال (٢ / ٢٤٨).

(3) المدخل إلى الصحيح (٢ / ٧٢٢)، وينظر: تهذيب التهذيب (٤ / ٢٧٥).

(4) ينظر: تعريف أهل التقديس ص (١٢٧).

■ فيما يتعلق بتدليس سويد فإنَّه لم يقع له في الصحيح مما عنعنه إلا عشر روايات كلها إما متابَع عليها، أو مما أورده مسلم في المتابعات والشواهد[1].

٨- طَلْحَةُ بنُ يَحْيَى بنِ طَلْحَةَ بنِ عُبَيْدِ الله التَّيْمِيُّ المَدَنيُّ، نزيلُ الكوفة، صَدُوقٌ يُخْطِئُ، من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين، م ٤[2].

■ روايته في صحيح الإمام مسلم:

أخرج له عدة أحاديث احتجاجاً واستشهاداً.

قال ابن منجويه: « روى عن: عمه عيسى بن طلحة في الصلاة، وعبيد الله بن عبدالله ابن عتبة وأبي بردة في الصلاة والاستئذان، وعمته عائشة بنت طلحة في الصوم والفضائل والقدر، ومجاهد حكايةً في الصوم.

روى عنه: عبدة بن سليمان، والثوري، ووكيع، ويحيى بن سعيد، وعبد الواحد بن زياد، والفضل بن موسى، وعلي بن هاشم بن البريد، وإسماعيل بن زكريا »[3].

ودونك أرقام أحاديثه (٣٨٧، ٥١٤، ١١٥٤، ٢١٥٤، ٢٤٥٢، ٢٦٦٢، ٢٧٦٧).

■ كلام الإمام البخاري فيه:

قال:: « طلحة بن يحيى منكر الحديث، يروي عن عروة، عن عائشة مرفوعاً: « الغسل يوم الجمعة واجب »، والمعروف عن عروة، وعمرة، عن عائشة: كان الناس عُمَّالَ أنفسِهم. فقيل لهم: لو اغتسلتم »[4].

■ التوضيح والترجيح:

قد اختلف الأئمة في حال طلحة، والجمهور على توثيقه:

---

(١) ينظر: كتاب روايات المدلسين في صحيح مسلم لعواد الخلف ص (٤٣٥-٥٤٦).

(٢) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل (٤ / ٤٧٧)، والضعفاء للعقيلي (٣ / ١٦٠)، والكامل (٤ / ١١٢)، ورجال صحيح مسلم (١ / ٣٢٩)، وتهذيب الكمال (١٣ / ٤٤١)، وميزان الاعتدال (٢ / ٣٤٣)، والبيان والتوضيح ص (٨٨)، وتهذيب التهذيب (٥ / ٢٧)، وتقريب التهذيب (٣٠٥٣).

(٣) رجال صحيح مسلم (١ / ٣٢٩).

(٤) ينظر: الكامل (٤ / ١١٢)، وتاريخ دمشق (٢٥ / ١٤١)، وتهذيب الكمال (١٣ / ٤٤٣)، وميزان الاعتدال (٢ / ٣٤٣)، والبيان والتوضيح ص (٨٨)، وتهذيب التهذيب (٥ / ٢٨).

فقد وثّقه: وكيع[1]، وابن سعد[2]، وابن معين[3]، وأحمد في رواية[4]، والعجلي[5]، ويعقوب بن شيبة[6]، وأبو زرعة[7]، وأبو داود[8]، وأبو حاتم[9]، والنسائي[10]، وابن حبان وقال: « وكان يخطئ »[11]، وابن عدي[12]، والدارقطني[13].

وتكلم فيه: يحيى القطان[14]، وابن معين وأحمد في رواية أخرى عنهما[15].

---

(1) ينظر: سؤالات الآجري لأبي داود رقم (٣٤٦).

(2) الطبقات الكبرى (٨ / ٤٨١).

(3) رواية الدوري (٢ / ٢٨٠)، ورواية ابن الجنيد رقم (٤٨٠)، ورواية الدقاق رقم (٣٩)، ورواية ابن محرز (١ / ٩٦).

(4) العلل ومعرفة الرجال – رواية ابنه عبد الله – (٢ / ٤٩٨–٤٩٩)، والعلل ومعرفة الرجال – رواية الميموني – ص (٢١٣) رقم (٣٩٣)، وينظر: تاريخ دمشق (٢٥ / ١٣٩)، وتهذيب التهذيب (٥ / ٢٨) قال فيه: « صالح الحديث، وهو أحب إليّ من بريد بن أبي بردة ».

(5) معرفة الثقات رقم (٧٩٩).

(6) ينظر: تهذيب التهذيب (٥ / ٢٨).

(7) ينظر: الجرح والتعديل (٤ / ٤٧٧) قال فيه « صالح ».

(8) سؤالات الآجري له رقم (٣٦) قال فيه « ليس به بأس ».

(9) ينظر: الجرح والتعديل (٤ / ٤٧٧) قال فيه « صالح الحديث، حسن الحديث، صحيح الحديث ».

(10) ينظر: تهذيب الكمال (١٣ / ٤٤٣) قال فيه « صالح ».

(11) الثقات (٦ / ٤٨٧).

(12) الكامل (٤ / ١١٢).

(13) العلل (٧ / ١٩٩)، وسؤالات الحاكم له رقم (٣٦٥).

(14) ينظر: الجرح والتعديل (٤ / ٤٧٧)، وتاريخ دمشق (٢٥ / ١٤١)، وتهذيب الكمال (١٣ / ٤٤٣) قال فيه: « لم يكن بالقوي، وعَمْرو بن عثمان أحب إلي منه »، ولا تعارض بين جرح يحيى له وروايته عنه، وإنْ كان يحيى ممن لا يروي إلا عن ثقة، لكن هذا ليس على إطلاقه كحال غيره من الأئمة ممن نقل عنهم ذلك، بل ورد عن يحيى صريحاً ما يؤيد هذا إذ قال:: « إن لم أرو إلاَّ عمن أرضى ما رويتُ إلاَّ عن خمسة أو نحو ذلك ». ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (١ / ٣٧٦).

(15) ينظر: أهل الملل والردة والزنادقة للخلال (١ / ٦٧–٦٨)، والمنتخب من علل الخلال ص (٥٣)، والميزان (٢ / ٣٤٣).

ويعقوب ابن شيبة والنسائي في قول آخر لهما[1]، وزكريا الساجي[2].

والذي يظهر – والله تعالى أعلم – أنه كما قال ابن حجر: « صدوق يخطئ »، ومن أخطائه بعض تلك الأحاديث التي أنكرت عليه، وبسببها تكلموا فيه، ويؤيد هذا أنَّ يحيى القطان، وأحمد، والبخاري إنما تكلموا فيه في سياق الكلام على بعض هذه المنكرات.

وما روي له مسلم في صحيحه إلاَّ ما انتقاه، وعَلِمَ أنه ليس من منكراته، وإنْ خولف في شيء من هذا فهو اجتهاد منه:.

٩- عبدُ الله بنُ عُمَرَ بنِ حفصِ بنِ عاصِمِ بنِ عُمَرَ بنِ الخطَّاب، أبو عبدِ الرحمن العُمَريُّ المَدَنيُّ، ضَعِيْفٌ عَابِدٌ، من السَّابِعَةِ، مات سنة إحدى وسبعين، وقيل: بعدها، م ٤[3].

■ روايته في صحيح الإمام مسلم:

أخرج له مقروناً حديثين فقط.

قال ابن منجويه: « عبد الله بن عُمَر بن حفص، كنيته أبو عبد الرحمن، في جماعة مع أخيه عبيدالله مقرون، روى عن: نافع في الحدود، والأدب. روى عنه: ابن وهب، وعبَّاد بن عبَّاد »[4].

والحديثان في: كتاب الحدود باب حد السرقة ونصابها، ح (١٦٨٦)، وفي كتاب الأدب باب النهي عن التكني بأبي القاسم وبيان ما يستحب من الأسماء، ح (٢١٣٢).

---

(١) المعرفة والتاريخ (٣ / ١٠٧) قال فيه « لا بأس به، في حديثه لين »، والضعفاء للنسائي رقم (٣٣٣) وقال فيه « ليس بالقوي ».

(٢) ينظر: تهذيب التهذيب (٥ / ٢٨) قال فيه « صدوق، ليس بالقوي ».

(٣) ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير (٥ / ١٤٥)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥ / ١٠٩)، والضعفاء للعقيلي (٣ / ٢٨٠)، والكامل (٤ / ١٤١)، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه (١ / ٣٤٨)، وتهذيب الكمال (١٥ / ٣٢٧)، وميزان الاعتدال (٢ / ٤٦٥)، والبيان والتوضيح لأبي زرعة العراقي ص (١٠٩)، وتهذيب التهذيب (٥ / ٣٢٦)، وتقريب التهذيب (٣٥١٣).

(٤) رجال صحيح مسلم (١ / ٣٤٨).

■ كلام الإمام البخاري فيه:

ذكره في الضعفاء وقال: « مدني قرشي، كان يحيى بن سعيد يُضَعِّفه، وهو ابن عاصم ابن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن، عن نافع »[١].

وقال أيضاً: « ذاهبٌ، لا أروي عنه شيئاً »[٢].

■ التوضيح والترجيح:

جمهور الأئمة على تضعيف عبد الله:

فممن ضعَّفهُ: يحيى القطان[٣]، وابن سعد[٤]، وابن المديني[٥]، وأحمد[٦]، وأبو حاتم[٧]، وصالح جزرة[٨]، والنسائي[٩]، والعُقَيْلي[١٠]، وابن حبان[١١]، والدارقطني[١٢].

وقوّى أمره آخرون، ومنهم: ابن معين[١٣]، وأحمد في رواية[١٤].

---

(١) ص (٧٩) رقم (١٩٢).

(٢) العلل الكبير للترمذي ص (٤١٨) رقم (٥٥).

(٣) ينظر: تاريخ بغداد (١١ / ١٩٥).

(٤) الطبقات الكبرى (٧ / ٥٣٢) قال: « وكان كثير الحديث، يُستَضعف ».

(٥) ينظر: تاريخ بغداد (١١ / ١٩٥-١٩٦).

(٦) العلل - رواية عبد الله - (٢ / ٥٠٧)، والعلل - رواية المروذي - ص (٩٠) رقم (١٢٤)، وينظر: تاريخ بغداد (١١ / ١٩٥) قال فيه: « كان يزيد في الأسانيد، ويُخالِف، وكان رجلاً صالحاً ».

(٧) ينظر: الجرح والتعديل (٥ / ١١٠) قال: « عبد الله العُمَري أحبُّ إليَّ من عبد الله بن نافع، يُكْتَب حديثه، ولا يحتج به ».

(٨) ينظر: تاريخ بغداد (١١ / ١٩٦) قال فيه: « لَيِّن، مختلط الحديث ».

(٩) الضعفاء رقم (٣٤١).

(١٠) الضعفاء (٣ / ٢٨٠).

(١١) المجروحون (٢ / ٧).

(١٢) سؤالات البرقاني له رقم (٥٨٨).

(١٣) رواية الدقاق رقم (١١٥، ١٤٩)، ورواية الدارمي رقم (٥٢٣)، ينظر: تاريخ بغداد (١١ / ١٩٥) قال فيه: " صُوَيلح " وقال مرةً: « ليس به بأس، يُكْتَبُ حديثه ».

(١٤) ينظر: تاريخ بغداد (١١ / ١٠٩-١١٠) قال فيه: « صالح، لا بأس به، قد رُوِيَ عنه، ولكن ليس مثل عبيد الله ».

والعجلي[1]، ويعقوب بن شيبة وقال: « ثقة، صدوق، في حديثه اضطراب »[2]، وابن عدي[3]، وابن شاهين[4]، والخليلي وقال: « ثقة، غير أنَّ الحفاظ لم يرضوا حفظه »[5].

ولعل الراجح في حاله أنَّ فيه ضعفاً، فلم يكن من الثقات المتقنين ؛ بسبب اشتغاله بالعبادة عن ضبط الحديث والعناية به، وما ورد من ألفاظ تعديل في حقه فهي محمولة على تلك العبادة والصلاح بدليل اقتران بعضها بشيء من الجرح.

ولم أقف على كلمة في جرحه أشد من كلمة البخاري « ذاهب »، سوى كلام لابن حبان جارٍ على أصله ؛ كما أنَّ هذه الكلمة ليست من عادات البخاري في ألفاظه التي اشتهر بسببها بشدة الورع وعظيم التوقِّي.

ومسلم: لم يعتمد على عبد الله العُمَري، بل ذكره في الشواهد والمتابعات.

قال الحاكم: « ذكره مسلم في شواهد، وهو من جملة من غلب عليه الزهد، فشغلته العبادة عن الاشتغال بحفظ الحديث وضبطه.... وفي حديثه بعض ما يدل على هذا، لكن مسلم على أصله في أمثاله، وأنه يذكرهم عند الحاجة إلى روايتهم في المتابعة »[6].

١٠- عبدُ الله بنُ لَهِيْعَة - بفتح اللام وكسر الهاء - بنُ عُقْبَةَ الحَضْرَمِيُّ، أبو عبدِ الرحمن المصريُّ القاضيُّ، صَدُوقٌ، من السابعة، خَلَّطَ بعدَ احْتِرَاقِ كُتُبِهِ، وروايةُ ابنِ المُبَارَكِ، وابنِ وَهْبٍ عنه أعْدَلُ من غَيْرِهِما، وله في مسلمٍ بعضُ شيءٍ مقرونٌ، ماتَ سنة أربعٍ وسبعينَ، وقد نافَ على الثمانين، م د ت ق[7].

---

(١) معرفة الثقات رقم (٩٣٧) قال: « لا بأس به ».

(٢) ينظر: تاريخ بغداد (١١ / ١٩٦).

(٣) الكامل (٤ / ١٤١) قال فيه: « لا بأس به في رواياته، صدوق ».

(٤) تاريخ أسماء الثقات رقم (٦٣٣).

(٥) الإرشاد (١ / ١٩٣).

(٦) المدخل إلى الصحيح (٢ / ٧٢٧-٧٢٨).

(٧) ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير (٥ / ١٨٢)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥ / ١٤٥)، والضعفاء للعقيلي (٢ / ٣٠٩)، والكامل (٤ / ١٤٤)، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه (١ / ٣٨٥)، وتهذيب الكمال=

■ روايته في صحيح الإمام مسلم:

ورد ذكر ابن لهيعة في الصحيح في سياق رواية أحد شيوخ مسلم لحديث مقروناً مع عمرو ابن الحارث في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب التبكير بالعصر ح (٦٢٤)، إذ قال:: « حدثنا عمرو بن سواد العامري ومحمد بن سلمة المرادي وأحمد بن عيسى – وألفاظهم متقاربة – قال عمرو: أخبرنا، وقال الآخران: حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، أنَّ موسى بن سعد الأنصاري حدثه عن حفص بن عبيدالله، عن أنس بن مالك أنه قال: صلى لنا رسول الله ح العصر، فلما انصرف أتاه رجل من بني سلمة فقال: يا رسول الله إنا نريد أنْ ننحر جزوراً لنا، ونحن نحب أنْ تحضرها. قال: « نعم »، فانطلق وانطلقنا معه فوجدنا الجزور لم تنحر، فنُحِرت ثم قُطعت ثم طُبِخ منها ثم أكلنا قبل أنْ تغيب الشمس ».

وقال المرادي: حدثنا ابن وهب، عن ابن لهيعة وعمرو بن الحارث في هذا الحديث ».

قال ابن منجويه: « مذكور مع عمرو بن الحارث، روى عن: يزيد بن أبي حبيب في الصلاة، روى عنه ابن وهب »[1].

■ كلام الإمام البخاري فيه:

ترجم له في الضعفاء وقال: « عبد الله بن لهيعة: ويقال ابن عقبة، أبو عبد الرحمن الحضرمي، ويقال: الغافقي، قاضي مصر. حدثنا الحميدي، عن يحيى بن سعيد: أنه كان لا يراه شيئاً، مات سنة أربع وسبعين ومائة. قال يحيى بن بكير: احترق منزل ابن لهيعة وكتبه سنة سبعين ومائة »[2].

=(١٥ / ٤٨٧)، وتذكرة الحفاظ (١ / ٢٣٧)، والميزان (٢ / ٤٧٥)، والسير (٨ / ١٠)، وتهذيب التهذيب (٥ / ٣٧٣)، وتقريب التهذيب (٣٥٨٧).

(١) رجال صحيح مسلم (١ / ٣٨٥).

(٢) ص (٨٠) رقم (١٩٤)، وينظر حول ذلك أيضاً: التاريخ الكبير (٥ / ١٨٢)، والتاريخ الأوسط (٢ / ١٥٠-١٥١، ١٧٥).

▪ التوضيح والترجيح:

ابن لهيعة من أئمة المصريين ؛ علماً وعملاً وفقهاً وقضاءً، وقد حدَّث عنه الكبار ؛ كشعبة، والثوري، وابن المبارك، وغيرهم، وقد اختلف في حاله اختلافاً كثيراً، وقد كتب في ترجمته مؤلفات مستقلة، ومجمل عبارات النُّقَّاد فيه ثلاث:

الأولى: الدالة على الجرح، وهي عبارات أكثر الأئمة.

ومن أشهر هؤلاء: يحيى القطان[1]، وابن مهدي[2]، وابن سعد[3]، وابن معين وأحمد في رواية عنهما[4]، وأبو زرعة[5]، وأبو حاتم[6]، والنسائي[7]، وابن حبان[8]، والدارقطني[9]، وغيرهم.

والثانية: الدالة على التعديل.

وممن قال بذلك: ابن مهدي في قول[10]، وأحمد في رواية[11]، وابن عدي[12]، وابن شاهين[13].

والثالثة: المُفَصِّلة في حاله.

---

(1) ينظر: الضعفاء للبخاري ص (٨٠) رقم (١٩٤)، والتاريخ الكبير (٥ / ١٨٢).

(2) ينظر: الضعفاء للعقيلي (٣ / ٣١٠).

(3) الطبقات الكبرى (٩ / ٥٢٤).

(4) رواية الدوري (٢ / ٣٢٧)، ورواية الدارمي رقم (٥٣٣)، ورواية الدقاق رقم (٢٩٨، ٣٤٢، ٣٧٠)، ورواية ابن محرز (١ / ٦٧-٦٨، ١٠١) (٢ / ٥٩)، وينظر: الجرح والتعديل (٥ / ١٤٧).

(5) أبو زرعة وجهوده في السنة النبوية (٢ / ٦٣٠).

(6) ينظر: الجرح والتعديل (٥ / ١٤٧).

(7) الضعفاء رقم (٣٦٣).

(8) المجروحون (٢ / ١١).

(9) سؤالات السلمي له رقم (٢٠٩)، والعلل (٥ / ٣٤٧).

(10) ينظر: تاريخ دمشق (٣٢ / ١٤٣)، وتهذيب الكمال (١٥ / ٤٩٥).

(11) سؤالات أبي داود له رقم (٢٥٦).

(12) الكامل (٤ / ١٥٤).

(13) تاريخ أسماء الثقات رقم (٦٢٥).

والمقصود بذلك تفصيل الحكم عليه سواء بالحال قبل الاختلاط وبعده، أو بالأشخاص في قبول رواية بعضهم عنه وردِّ رواية آخرين

وممن فصَّل: ابن مهدي[1]، وابن معين[2]، وأحمد[3]، والفلَّاس[4]، وابن حبان[5]، والدارقطني[6]، وسواهم.

وتبين أنَّ بعض الأئمة قد اختلف قولهم فيه.

والراجح في حاله – والله تعالى أعلم – أنه ضعيف، فهو سيء الحفظ قبل احتراق كتبه، وبعد احتراقها ازداد سوء حفظه؛ ويدل على ذلك وجود المنكرات في رواية الجميع عنه، وقد ذكر جملةً منها ابنُ عدي في الكامل.

وأما رواية مسلم له – فكما تقدم – أنه في موضع واحد مقروناً، والظاهر من سياق إيراده لها أنه لم يقصد الرواية عنه، وإنما أراد ذكر ما زاد المرادي على غيره ممن روى الحديث.

١١- عبدُ الله بنُ نَافِعِ بنِ أبي نَافِعٍ الصَّائِغُ المَخْزُومِيُّ مَوْلَاهُم، أبو محمد المدنيُّ، ثِقَةٌ، صَحِيْحُ الكِتَابِ، في حفظِهِ لِيْنٌ، مِنْ كِبَارِ العاشرة، مات سنة ست ومائتين، وقيل: بعدها، بخ م ٤[7].

---

(١) ينظر: تاريخ دمشق (٣٢ / ١٤٤)، وميزان الاعتدال (٢ / ٤٧٦).

(٢) ينظر: الضعفاء للعقيلي (٢ / ٣١٣)، وتاريخ دمشق (٣٢ / ١٤٦).

(٣) العلل ومعرفة الرجال – رواية المروذي – ص (٧٤) رقم (٧٦)، وسؤالات أبي داود رقم (٢٦)، والمعرفة والتاريخ (٢ / ١٨٥)، والمجروحون لابن حبان (٢ / ١٢)، وتاريخ دمشق (٣٢ / ١٥٣).

(٤) ينظر: الميزان (٢ / ٤٧٧).

(٥) المجروحون (٢ / ١١).

(٦) الضعفاء رقم (٣٢٢).

(٧) ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير (٥ / ٢١٣)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥ / ١٨٣)، والضعفاء للعقيلي (٣ / ٣٤٩)، والكامل (٤ / ٢٤٢)، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه (١ / ٣٩٥)، وتهذيب الكمال (١٦ / ٢٠٨)، وميزان الاعتدال (٢ / ٥١٣)، والبيان والتوضيح ص (١١٧)، وتهذيب التهذيب (٦ / ٥١)، وتقريب التهذيب (٣٦٨٣).

■ روايته في صحيح الإمام مسلم:

روى له حديثاً واحداً مقروناً في كتاب الصلاة باب الصلاة على النبي ح بعد التشهد، ح (٤٠٧) قال: « حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير، حدثنا روح وعبدالله بن نافع ح، وحدثنا إسحاق بن إبراهيم – واللفظ له – قال: أخبرنا روح، عن مالك بن أنس، عن عبدالله بن أبي بكر، عن أبيه، عن عمرو بن سليم، أخبرني أبو حُمَيْد الساعدي: أنهم قالوا: يا رسول الله كيف نصلي عليك؟ قال: « قولوا: اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى أزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد ».

قال ابن منجويه: « عبد الله بن نافع الذي يروي عنه محمد بن يحيى هو الصائغ، كنيته أبو محمد، في حفظه شيء، والآخر هو الزبيري القرشي، كنيته أبو بكر، وهما مدنيان.

روى عن: مالك بن أنس في الصلاة، روى عنه: محمد بن عبد الله بن نمير »[1].

■ كلام الإمام البخاري فيه:

قال في التاريخ الكبير:: « يُعْرَف حفظه وينكر، وكتابه أصح »[2].

وقال أيضاً: « في حفظه شيء »[3].

■ التوضيح والترجيح:

عبد الله كان من خواص الإمام مالك، وممن لزمه لزوماً شديداً، فهو أعلم الناس به وبعلمه، وروى عنه موطأه.

قال الإمام أحمد: « كان عبد الله بن نافع أعلمَ الناس برأي مالكٍ وحديثِهِ، كان يحفظ حديثَ مالك كلَّه، ثم دخله بآخره شكٌ » [4].

وعبد الله قد اختلف في حاله الأئمة النُّقَّاد.

---

(١) رجال صحيح مسلم (١ / ٣٩٥).

(٢) (٥ / ٢١٣).

(٣) التاريخ الأوسط (٢ / ٢١٩، ٢٣٨).

(٤) ينظر: تهذيب التهذيب (٦ / ٥٢).

فقد وثَّقه: ابن معين[1]، والعجلي[2]، وأبو زرعة[3]، والنسائي[4]، وابن عدي[5]، وابن حبان وقال: « كان صحيح الكتاب، وإذا حدَّث من حفظه ربما أخطأ »[6]، والدارقطني[7].

وتكلَّم فيه: أحمد[8]، وأبو حاتم[9]، والعُقَيْلي، وأبو أحمد الحاكم[10].

والظاهر في حاله قول ابن حجر السالف، ويحمل كلام من جرحه على ما وقع له من أوهام، وإلاَّ فالجمهور – كما ترى – قد وثَّقوه.

وأما إخراج مسلم لحديثه فهو في حديث واحد فقط، ومتابعة أيضاً.

١٢- عبدُ الرَّحمن بنُ سَلْمَانَ الحَجْرِيُّ – بفتح المهملة وسكون الجيم – الرُّعَيْنِيُّ المِصْرِيُّ، لا بأس به، مِنْ السَّابِعَةِ، م مد س[11].

▪ روايته في صحيح الإمام مسلم:

روى له حديثاً واحداً متابعةً، في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، ح (٧٦٣).

---

(١) رواية الدارمي رقم (٥٣٢)، ورواية الدقاق رقم (٣٧٣)، وينظر: الجرح والتعديل (٥ / ١٨٣).

(٢) معرفة الثقات (٩٨٢).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل (٥ / ١٨٣) قال فيه: « لابأس به ».

(٤) ينظر: تهذيب الكمال (١٦ / ٢١١) قال: « ليس به بأس »، وقال مرة: « ثقة ».

(٥) الكامل (٤ / ٢٤٢) قال: « روى عن مالك غرائب، وروى عن غيره من أهل المدينة، وهو في رواياته مستقيم الحديث ».

(٦) الثقات (٨ / ٣٤٨).

(٧) سؤالات البرقاني له رقم (٢٥٥) قال: « مدني فقيه، يعتبر به ».

(٨) سؤالات أبي داود رقم (٢١١) قال: « لم يكن يحسن الحديث، كان صاحب رأي مالك ».

(٩) ينظر: الجرح والتعديل (٥ / ١٨٣)، وتهذيب الكمال (١٦ / ٢١١) قال فيه: « ليس بالحافظ، هو لين تعرف حفظه وتنكر، وكتابه أصح ».

(١٠) ينظر: تهذيب التهذيب (٦ / ٥٢) قال: « ليس بالحافظ ».

(١١) ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير (٥ / ٢٩٣)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥ / ٢٤١)، والضعفاء للعقيلي (٣ / ٣٩٩)، والكامل (٤ / ٣١٨)، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه (١ / ٤١٠)، وتهذيب الكمال (١٧ / ١٤٨)، وميزان الاعتدال (٢ / ٥٦٧)، والبيان والتوضيح ص (١٢٨)، وتهذيب التهذيب (٦ / ١٨٧)، وتقريب التهذيب (٣٩٠٧).

قال ابن منجويه: « روى عن: عُقَيْل بن خالد في الصلاة، روى عنه: ابن وهب ».

▪ كلام الإمام البخاري فيه:

ذكره في الضعفاء الصغير وقال: « روى عن: عُقَيْل، روى عنه: عبدُ الله بن وهب، وفيه نظر »[1].

▪ التوضيح والترجيح:

عبد الرحمن غير مكثر، وعُرِف بالرواية عن عُقَيْل بن خالدٍ الأَيْلِيّ[2]، وقد اختلف الأئمة في وصف حاله:

فقد قال فيه أبو حاتم: « مضطربُ الحديث، يروي عن عُقَيْل أحاديث عن شيخ لعُقَيْل يُدْخِلُ بينهم الزهري في شيء سمعه عُقَيْل من أولئك المشيخة، ما رأيتُ في حديثه منكراً، وهو صالح الحديث، أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، يُحَوَّل من هناك »[3]، والنسائي في قول له[4]، وابنُ يونس المصري وقال: « يروي عن عُقَيْل غرائب انفرد بها، وكان ثقةً »[5].

وضعَّفه: أبو زرعة الرازي[6]، والنسائي في قول آخر[7]، والساجي[8]، والعُقَيْلي[9]، وابن عدي[10].

---

(١) ص (٨٤) رقم (٢١٥).

(٢) قال في التقريب (٤٦٩٩): « أبو خالد الأموي مولاهم، ثقة ثبت، سكن المدينة، ثم الشام، ثم مصر، من السادسة، مات سنة أربع وأربعين على الصحيح ».

(٣) ينظر: الجرح والتعديل (٥ / ٢٤١).

(٤) ينظر: تهذيب التهذيب (٦ / ١٨٨).

(٥) ينظر: إكمال ابن ماكولا (٣ / ٨٤)، وتهذيب الكمال (١٧ / ١٤٩).

(٦) أبو زرعة وجهوده في السنة النبوية (٢ / ٦٣٢).

(٧) الضعفاء رقم (٣٧٩) قال: « ليس بالقوي ».

(٨) ينظر: بيان الوهم والإيهام (٣ / ١٨).

(٩) الضعفاء (٣ / ٣٩٩).

(١٠) الكامل (٤ / ٣١٨).

والراجح في حاله أنه لا بأس به، إلا أنه حدَّث عن عُقَيْل بغرائب تُكلِّم فيه من أجلها ؛ وهذا ظاهر من كلام البخاري، وأبي حاتم، وابن يونس فيه.

ومسلم: أخرج له عن عُقَيْل، لكنه في موضع واحد فقط، وقد أورد له متابعات متعددة في قصة مبيت ابن عباس ب عند خالته ميمونة، وهو حديث اتفق الشيخان على إخراجه، واشتهر بكثرة طرقه، وتعدد رواياته.

١٣- عبدُ المجيد بنُ عبدِ العزيز بنِ أبي رَوَّاد - بفتح الراء وتشديد الواو - صدوقٌ يُخْطِئُ، وكان مُرْجِئاً، أفرط ابنُ حبان فقال: متروكٌ. من التاسعة، مات سنة ست ومائتين، م ٤[1].

■ روايته في صحيح الإمام مسلم:

روى له حديثاً واحداً مقروناً، في كتاب الحج، باب بيان أنَّ القارن لا يتحلل إلا في وقت تحلل الحج المفرد، ح (١٢٢٩).

قال ابن منجويه: « روى عن: ابن جُرَيْج في الحج، روى عنه: ابن أبي عمر ».

■ كلام الإمام البخاري فيه:

ذكره في الضعفاء الصغير وقال فيه: « كان يرى الإرجاء، عن أبيه، وكان الحُمَيْدي يتكلم فيه، ويروي عنه »[2].

وقال مرةً: « في حديثه بعض الاختلاف، ولا يُعْرَف له خمسة أحاديث صحاح »[3].

■ التوضيح والترجيح:

عبد المجيد من مشاهير الرواة المكثرين، وكان من غلاة المرجئة ؛ ولذا جرحه الأئمة وتكلموا فيه.

---

(١) ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير (٦ / ١١٢)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦ / ٦٤)، والضعفاء للعقيلي (٤ / ٢٤)، والكامل (٥ / ٣٤٤)، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه (١ / ٤٤٧)، وتهذيب الكمال (١٨ / ٢٧١)، وميزان الاعتدال (٢ / ٦٤٨)، والبيان والتوضيح ص (١٤٤)، وتهذيب التهذيب (٦ / ٣٨١)، وتقريب التهذيب (٤١٨٨).

(٢) ص (٩٤) رقم (٢٤٧)، وينظر: التاريخ الكبير (٦ / ١١٢).

(٣) ينظر: ميزان الاعتدال (٢ / ٦٤٩).

وقد وثّقه: ابن معين[١]، وأحمد[٢]، وأبو داود[٣]، والنسائي[٤]، وابن عدي وقال: « ثبتٌ في حديث ابن جُرَيْج، وله عن غير ابن جُرَيْج أحاديث غير محفوظة، وعامة ما أنكر عليه الإرجاء »[٥]، والدارقطني وقال: « أثبت الناس في ابن جُرَيْج »[٦].

وتكلّم فيه: يحيى القطان[٧]، والحُمَيْدي[٨]، وابن سعد[٩]، وأبو زرعة الرازي[١٠]، وأبو حاتم[١١]، ويعقوب بن سفيان[١٢]، وابن حبان[١٣].

والظاهر من حال عبد المجيد أنه صدوق في الحديث، ثَبْتٌ في حديث ابن جُرَيْج، لكنه غالٍ محترق في الإرجاء، ولذا اشتد نكير الأئمة عليه في هذا.

قال الإمام أحمد: « كان مرجئاً، قد كتبتُ عنه، وكانوا يقولون: أفسد أباه، وكان منافراً لابن عيينة »[١٤].

وقال أبو داود: « وكان مرجئاً، داعيةً للإرجاء، وما فسد عبد العزيز – يعني أباه – حتى نشأ ابنه عبد المجيد، وأهل خراسان لا يحدِّثون عنه ».

---

(١) رواية الدوري (٢ / ٣٧٠)، ورواية الدارمي رقم (٦٧٦)، ورواية ابن الجنيد رقم (٦٣١،٣٠٨).

(٢) ينظر: الكامل (٥ / ٣٤٤).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال (١٨ / ٢٧٤).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال (١٨ / ٢٧٤) قال: « ليس به بأس »، وقال في موضع آخر: « ثقة ».

(٥) الكامل (٥ / ٣٤٦)، وفي النص تحريف صوّب من مختصر المقريزي ص (٦٠٥)، وينظر: تهذيب الكمال (١٨ / ٢٧٥).

(٦) العلل (١٢ / ١٣)، وسؤالات البرقاني رقم (٣١٧).

(٧) ينظر: المعرفة والتاريخ (٣ / ٥٢) وقد شدّد فيه: إذ قال: « كذّاب » ولعله يقصد في بدعته ودعوته إليها، وكان يحيى يشدد في هذا الشأن جداً.

(٨) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٦ / ١١٢).

(٩) الطبقات الكبرى (٨ / ٦٢) قال: « كان كثير الحديث، ضعيفاً، مرجئاً ».

(١٠) أبو زرعة وجهوده في السنة النبوية (٢ / ٦٣٧).

(١١) ينظر: الجرح والتعديل (٦ / ٦٤) قال فيه: « ليس بالقوي، يُكْتَب حديثه ».

(١٢) المعرفة والتاريخ (٣ / ٥٢).

(١٣) المجروحون (٢ / ١٦٠-١٦١).

(١٤) العلل ومعرفة الرجال – رواية المروذي – ص (١٢٦) رقم (٢١٣).

وقال أيضاً: « كان عبد العزيز لا يرى الإرجاء، وما غلا عبد العزيز في الإرجاء حتى نشأ ابنه عبد المجيد، وكان عبد المجيد رأساً في الإرجاء »[1].

وقال يعقوب بن سفيان: « كان مبتدعاً، عنيداً، داعيةً »[2].

وأما تخريج مسلم لحديثه فهو عن ابن جُرَيْج، وسبق أنه ثبت فيه، كما أنَّ مسلماً قَرَنَهُ بغيره، فلم يحتج به وحدَهُ.

١٤- عثمانُ بنُ عثمانَ الغَطَفَانِيُّ، أبو عمرٍو القاضي البَّصْرِيُّ، صَدُوقٌ ربما وَهِمَ، من الثامنة، م د س[3].

- روايته في صحيح الإمام مسلم:

روى له حديثاً واحداً متابعةً في كتاب اللباس، باب كراهة القَزَع، ح (٢١٢٠).

قال ابن منجويه: « روى عن: عمر بن نافع في اللباس، روى عنه: محمد بن المثنى ».

- كلام الإمام البخاري فيه:

في التاريخ الكبير: « حديثه في البصريين.... مضطرب الحديث »[4].

- التوضيح والترجيح:

عثمان قد اختلف الحفاظ في حاله.

وثَّقه: ابنُ معين[5]، وأحمد[6].

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال (١٨ / ٢٧٤).

(٢) المعرفة والتاريخ (٣ / ٥٢).

(٣) ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير (٦ / ٢٤٣)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦ / ١٥٩)، والضعفاء للعقيلي (٤ / ٢١٧)، والكامل (٥ / ١٧٢)، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه (٢ / ٤٨)، وتهذيب الكمال (١٩ / ٤٣٧)، وميزان الاعتدال (٣ / ٤٨)، والبيان والتوضيح ص (١٥٢)، وتهذيب التهذيب (٦ / ٤٥٠)، وتقريب التهذيب (٤٥٣٢).

(٤) (٦ / ٢٤٣)، وينظر: التاريخ الأوسط (٢ / ٢٣٨)، والكامل لابن عدي (٥ / ١٧٢)، وتهذيب الكمال (١٩ / ٤٣٩).

(٥) رواية الدوري (٢ / ٣٩٤)، وينظر: الجرح والتعديل (٦ / ١٥٩).

(٦) العلل – رواية ابنه عبد الله – (٢ / ١٩٥) (٣ / ١٤٩-١٥٠)، وسؤالات أبي داود رقم (٥١٧)، وينظر: سؤالات الآجري لأبي داود رقم (٦١٩) قال فيه: « رجلٌ صالح خيِّر، من الثقات ».

ومحمد بن المثنى الزَّمِن[١]، وأبو زرعة[٢]، والدارقطني[٣].

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: « سمعتُ أبي وقيل له: إنَّ يحيى بن معين يقول: عثمان ابن عثمان الغطفاني ثقة؟ قال أبي: هو شيخ يُكْتب حديثه »[٤].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: « كان ممن يخطئ »[٥].

وقال ابن عدي: « ولم أر في حديثه منكراً فأذكره، ومقدار ما ذكرته هو يُرْوَى من حديث غيره »[٦].

وجرحه: النسائي[٧]، والعُقَيْلي[٨].

ولعل الراجح فيه ما قاله ابن حجر: صدوق ربما وهم.

وقول البخاري فيه لعله محمول على حديثٍ بعينه.

وأما تخريج مسلم له ففي حديثٍ واحد ومتابعة أيضاً.

١٥- العلاءُ بنُ خالدٍ الأَسَديُّ الكاهِليُّ، صدوقٌ، من السادسة، م ت[٩].

■ روايته في صحيح الإمام مسلم:

روى له حديثاً واحداً، في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب في شدة حر نار جهنم، وبُعْدِ قعرها وما تأخذ من المعذبين، ح (٢٨٤٢) قال:: « حدثنا عمر بن حفص بن

---

(١) ينظر: سنن النسائي (١ / ١٥٢) ح (٣٦٢).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٦ / ١٥٩) قال: « لابأس به ».

(٣) سؤالات السلمي له رقم (٢٠٤)، والعلل (١٤ / ٢٠١).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل (٦ / ١٥٩).

(٥) الثقات (٧ / ٢٠٣).

(٦) الكامل (٥ / ١٧٣)، ومختصره ص (٥٥٤).

(٧) ينظر: تهذيب الكمال (١٩ / ٤٣٩) قال: « ليس بالقوي ».

(٨) الضعفاء (٤ / ٢١٧) قال: « في حديثه نظر ».

(٩) ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير (٦ / ٥١٦)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦ / ٣٥٤)، والضعفاء للعقيلي (٤ / ٤٣١)، والكامل (٥ / ٢٢٠)، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه (٢ / ٦٢)، وتهذيب الكمال (٢٢ / ٤٩١)، وميزان الاعتدال (٣ / ٩٨)، والبيان والتوضيح ص (١٧٣)، وتهذيب التهذيب (٨ / ١٧٩)، وتقريب التهذيب (٥٢٦٨).

غياث، حدثنا أبي، عن العلاء بن خالد الكاهلي، عن شقيق، عن عبدالله قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يؤتى بجهنم يومئذ لها سبعون ألف زمام، مع كل زمام سبعون ألف ملك يجرونها».

قال ابن منجويه: « روى عن: أبي وائل شقيق في صفة النار، روى عنه: حفص بن غياث »[1].

■ كلام الإمام البخاري فيه:

ذكره في الضعفاء وقال: « عن أبي وائل، روى عنه: الثوري، ومروان بن معاوية، قال يحيى: تركتُ العلاء، ثم كتبتُ عن سفيان عنه »[2].

■ التوضيح والترجيح:

تكلم في العلاء: أبوزرعة[3]، والعُقَيْلي، وذكر حديثه الذي أخرجه مسلم مرفوعاً، وأردفه بطريق آخر موقوفاً، وقال: « وهذا أولى »[4].

ووثّقه: ابن معين[5]، والعجلي[6]، وأبو داود[7]، وأبو حاتم[8]، ويعقوب بن سفيان[9]، وابن حبان[10].

وأما حديثه عند مسلم فهو مما انتقده الدارقطني من جهة رفعه، إذ روي من طريق العلاء موقوفاً، قال في العلل: « والموقوف أصحُّ عندي، وإنْ كان مسلمٌ قد أخرج حديثَ عمر بن حفص في الصحيح »[11].

---

(١) رجال صحيح مسلم (٢ / ٦٢).

(٢) ص (١١٠) رقم (٢٩٦)، وينظر: التاريخ الكبير (٦ / ٥١٦).

(٣) أبوزرعة وجهوده في السنة النبوية (٢ / ٦٤٦).

(٤) الضعفاء (٤ / ٤٣١).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل (٦ / ٣٥٤) قال: « كوفي، ليس به بأس ».

(٦) معرفة الثقات رقم (١٢٧٨).

(٧) سؤالات الآجري له رقم (٤٩٧) قال: « ما عندي من علمه شيء. أرجو أنْ يكون ثقة ».

(٨) ينظر: الجرح والتعديل (٦ / ٣٥٤) قال: « صدوق، لا بأس به ».

(٩) المعرفة والتاريخ (٣ / ١١٤).

(١٠) الثقات (٧ / ٢٦٤).

(١١) (د / ٨٧)، وينظر: التتبع ص (٢٢٦–٢٢٧)، وبين الإمامين مسلم والدارقطني ص (٤٢٨–٤٣٠).

وترجيح الوقف هو الظاهر من صنيع الترمذي في سننه[1].

ولم يتبين لي جوابٌ مُنْسَبِكٌ عن صنيع مسلم، إلا أنْ يكون: تسامح فيه من أجل أنه في أحاديث الترهيب التي لا يتعلق بها أحكام، وأيضاً حتى لو رُجّح الوقف قد يقال: بأنه لا مجال للرأي والاجتهاد فيه، وراويه ابن مسعود ا ممن عُرِف بعدم الأخذ عن أهل الكتاب فاعتبره بهذا الوجه فأخرجه مرفوعاً.

١٦- عِيَاضُ بنُ عبدِ الله بنِ عبدِ الرحمن الفِهْرِيُّ المدنيُّ، نزيلُ مِصْرَ، فيه لِيْنٌ، من السابعة، م د س ق[2].

▪ روايته في صحيح الإمام مسلم:

قال ابن منجويه: « روى عن: أبي الزبير في الوضوء والزكاة، ومخرمة بن سليمان في الصلاة، وإبراهيم بن عُبَيْد بن رفاعة في التوبة، روى عنه: عبد الله بن وهب »[3].

فله عنده أربعة أحاديث:

الأول: في كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء، ح (٣٥٠)، وأورده في الشواهد ؛ إذ جعله آخر الباب وسبقه بحديث أبي هريرة وعائشة ب.

والثاني: في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل، ح (٧٦٣) في قصة مبيت ابن عباس ب عند خالته ميمونة ل، وأورد له طرقاً متعددة ومتابعات مختلفة.

والثالث: في كتاب الزكاة، ح (٩٨٠) وأورده شاهداً لحديث أبي سعيد المتفق عليه في أنصبة الزكاة.

والرابع: في كتاب التوبة، باب سقوط الذنوب بالاستغفار، ح (٢٧٤٨) وأخرجه متابعة لطريق قبله في حديث أبي أيوب الأنصاري، وأردفه بشاهد من حديث أبي هريرة بمعناه.

---

(١) (٤ / ٣٢٩) ح (٢٥٧٣).

(٢) ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير (٧ / ٢٢)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦ / ٤٠٩)، والضعفاء للعقيلي (٤ / ٤٤٢)، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه (٢ / ١١٢)، وتهذيب الكمال (٢٢ / ٥٦٩)، والميزان (٣ / ٣٠٧)، والبيان والتوضيح ص (٢٠٠)، وتهذيب التهذيب (٨ / ٢٠١)، وتقريب التهذيب (٥٣١٣).

(٣) رجال صحيح مسلم (٢ / ١١٢).

■ كلام الإمام البخاري فيه:

قال فيه: « منكر الحديث »[1].

■ التوضيح والترجيح:

عياض اختلفوا في حاله:

فوثقه: ابن حبان[2]، والدارقطني[3]، وابن شاهين، ونقل عن أحمد بن صالح قوله فيه: « من أهل المدينة، ثَبْتٌ، له شأنٌ، ليس بالمدينة من حديثه شيء »[4].

وجرحه: ابن معين[5]، وأبو حاتم[6]، والساجي وقال: « روى عنه ابن وهب أحاديث فيها نظر »[7]، والعُقَيْلي وقال: « حديثه غير محفوظ »[8].

والذي يظهر أنَّ فيه ضعفاً، وقول الساجي في أحاديث ابن وهب عنه فيه إشكال، وليس على عمومه، إذ أحاديثه عند مسلم كلها من طريق ابن وهب، وكلها محفوظة صحيحة، ولم ينتقد أحدٌ من الأئمة شيئاً منها، وقد أخرجها – كما تقدم – في الشواهد والمتابعات، ولم يعتمد على عياض اعتماداً تاماً.

ويبقى التأمل في قول البخاري عنه: « منكر الحديث » إذ لم أقف على عبارة تضارعها في كلام غير ه من الأئمة، وأبو عبد الله: قد اشتهر بورعه في ألفاظه.

١٧– مُجَالِدُ – بضم أوله وتخفيف الجيم – بنُ سعيدِ بنِ عُمَيْرٍ الهَمْدَانيُّ – بسكون الميم – أبو عمروٍ الكوفيُّ، ليس بالقويّ، وقد تغيَّرَ في آخر عُمُرِهِ، من صغار السادسة، مات سنة أربع وأربعين، م ٤[9].

---

(١) ينظر: الضعفاء للعقيلي (٤ / ٤٤٢)، وتهذيب التهذيب (٨ / ٢٠١).

(٢) الثقات (٧ / ٢٨٣).

(٣) ينظر: إتحاف المهرة (٣ / ٤٩٥) في حديث حكم على رواته بأنهم ثقات، وفيهم عياض.

(٤) تاريخ أسماء الثقات رقم (١٠٩٧).

(٥) ينظر: تهذيب التهذيب (٨ / ٢٠١) قال: « ضعيف الحديث ».

(٦) ينظر: الجرح والتعديل (٦ / ٤٠٩) قال فيه: « ليس بقوي ».

(٧) ينظر: تهذيب التهذيب (٨ / ٢٠١).

(٨) الضعفاء (٤ / ٤٤٢).

(٩) ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير (٨ / ٩)، والجرح والتعديل (٨ / ٣٦١)، والضعفاء للعقيلي (٦ / ٩٥)، والكامل (٦ / ٤٢٠)، ورجال صحيح مسلم (٢ / ٢٧٩)، وتهذيب الكمال (٢٧ / ٢١٩)، والميزان (٣ / ٤٣٨)، والبيان والتوضيح ص (٢٢١)، وتهذيب التهذيب (١٠ / ٣٩)، والتقريب (٦٥٢٠).

■ روايته في صحيح الإمام مسلم:

أخرج له في موضع واحد فقط متابعةً، في كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، ح (١٤٨٠)، وقد قرنه بستة من الرواة.

قال ابن منجويه: « في جماعة حصين، ومغيرة وغيرهم.... روى عن: الشعبي في الطلاق، روى عنه: هُشَيْم »[١].

■ كلام الإمام البخاري فيه:

ذكره في الضعفاء الصغير وقال: « كان يحيى القطان يُضَعِّفه، وكان ابن مهدي لا يروي عنه.... كان ابنُ حنبل لا يراه شيئاً، يقولُ: مجالدٌ ليس بشيء »[٢].

وقال الترمذي: « سألتُ محمداً عن هذا الحديث – حديث رواه مجالد – فقال: إنما رواه عيسى بن يونس، عن مجالد، ولا أعرف له طريقاً غير هذا، هذا حديث مجالد، وأنا لا أشتغل بحديث مجالد. قلت له: لا تروي عن مجالدٍ شيئاً؟ قال: لا، ولا عن جابر الجعفي، ولا عن موسى بن عُبَيدة، ومجالدٌ أحسنُ حالاً من جابر الجعفي »[٣].

وقد نقل مُغْلطاي في الإكمال عن التاريخ الصغير – وتابعه ابنُ حجر – أنَّ البخاريَّ قال فيه: « مجالد صدوق »[٤].

وهذه اللفظة (صدوق) إنْ ثبتت عن الإمام – إذ ليست كثيرة في استعماله: – محمولة على تعديل خاص، فالمتيقن عنه جرحه، ونَقَلَ ذلك عن غيره من الأئمة.

■ التوضيح والترجيح:

مجالد بن سعيد من المشاهير المكثرين، وقد روى عنه: حماد بن زيد، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وشعبة، وعبد الله بن المبارك، وغيرهم.

---

(١) رجال صحيح مسلم (٢ / ٢٧٩).

(٢) ص (١٣٠) رقم (٣٨٤).

(٣) العلل الكبير ص (٢٥٧) وينظر أيضاً: ص (١٠٦).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (١١ / ٧١)، وتهذيب التهذيب (١٠ / ٤١).

واختلفوا في الحكم عليه:

فوثّقه: ابن معين في رواية وقال: « صالح كأنّهُ »[1]، والعجلي[2]، ويعقوب بن سفيان[3]، والنسائي في قول[4]، وابن شاهين[5].

وضعّفه: ابن مهدي[6]، وابن القطان[7]، وابن سعد[8]، وابن معين[9]، وأحمد[10]، وأبو داود[11]، وأبو حاتم[12]، والترمذي[13]، والنسائي[14]، والعُقَيْلي[15]، وابن حبان[16]، وابن عدي[17]، والدارقطني[18].

وظهر بهذا أنّ جمهور الأئمة على تضعيفه.

---

(١) رواية الدارمي رقم (٨١١)، ورواية الدوري (٢ / ٥٤٩).

(٢) معرفة الثقات رقم (١٦٨٥).

(٣) المعرفة والتاريخ (٣ / ١٠٠).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال (٢٧ / ٢٢٣)، وتهذيب التهذيب (١٠ / ٤٠)، وفي ثبوته عنه تأمل.

(٥) تاريخ أسماء الثقات رقم (١٤٣٥).

(٦) ينظر: معرفة الثقات للعجلي رقم (١٦٨٥) قال: « أشعث بن سوّار أقوى منه ».

(٧) ينظر: معرفة الثقات للعجلي رقم (١٦٨٥) قال فيه: « كان مجالد يلقن الحديث إذا لقن ».

(٨) الطبقات الكبرى (٨ / ٤٦٨).

(٩) رواية الدوري (٢ / ٥٤٩، ٦٤٦). وينظر: الجرح والتعديل (٨ / ٣٦١) قال: « ضعيف، واهي الحديث »، وقال مرة: « لا يحتج بحديثه ».

(١٠) رواية الميموني رقم (٣٦٢، ٤٧٣)، ورواية المروذي رقم (٥٤)، وينظر: الجرح والتعديل (٨ / ٣٦١)، والمجروحون لابن حبان (٣ / ١١).

(١١) سؤالات الآجري له رقم (٩٧٨).

(١٢) ينظر: الجرح والتعديل (٨ / ٣٦١).

(١٣) السنن (٢ / ٣٢) ح (٦٤٨) قال: « وقد ضعّف مجالداً بعض أهل العلم، وهو كثير الغلط ».

(١٤) الضعفاء رقم (٥٧٩).

(١٥) الضعفاء (٦ / ٩٥).

(١٦) المجروحون (٣ / ١٠).

(١٧) الكامل (٦ / ٤٢٠-٤٢٣).

(١٨) الضعفاء رقم (٥٣٢)، وسؤالات البرقاني رقم (٤٨٧) قال فيه: « كوفي، ليس بقوي »، وقال مرةً: « ليس بثقة.... لا يعتبر به ».

ويجاب عن تخريج مسلم له أنه في حديث واحدٍ فقط، ومتابع عدة متابعات.

وربما يقال: إنَّ مسلماً لم يقصد الإخراج له، وإنما أورد إسناد الحديث كما سمعه من شيوخه وفيه مجالد فلم يغيِّر فيه شيئاً.

١٨- محمدُ بنُ يزيد بنِ محمدِ بنِ كثيرٍ العِجْليُّ، أبو هشام الرِّفَاعِيُّ الكوفيُّ، قاضي المدائن، لَيْسَ بالقوي، من صغار العاشرة، وذكره ابن عدي في شيوخ البخاري، وجزم الخطيبُ بأنَّ البخاريَّ روى عنه، لكن قد قال البُخَاري: رأيتُهم مجمعين على ضَعْفِهِ، مات سنة ثمان وأربعين، م ت ق[١].

- روايته في صحيح الإمام مسلم:

روى له حديثين:

الأول: في كتاب الزكاة، باب الترغيب في الصدقة، ح (١٠١٣) في الشواهد وقرنه باثنين من الثقات.

والثاني: في كتاب الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء، ح (٢٩٠٧) مقروناً ومتابعة لرواية سابقة.

- كلام الإمام البخاري فيه:

قال في التاريخ الأوسط: « يتكلمون فيه »[٢].

وقال أيضاً: « رأيتهم مجتمعين على ضعفه »[٣].

وقال الترمذي: « ورأيته - يعني البخاري - يُضَعِّف أبا هشامٍ الرِّفَاعيَّ »[٤].

- التوضيح والترجيح:

أبو هشام الرِّفَاعيُّ مختلف في حاله بين الأئمة:

---

(١) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨ / ١٢٩)، والكامل (٦ / ٢٧٤)، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه (٢ / ٢١٧)، وتهذيب الكمال (٢٧ / ٢٤)، والسير (١٢ / ١٥٣)، والميزان (٤ / ٦٨)، والبيان والتوضيح ص (٢٥٤)، وتهذيب التهذيب (٩ / ٥٢٦)، وتقريب التهذيب (٦٤٤٢).

(٢) (٢ / ٣٥٧)، وينظر: الكامل (٦ / ٢٧٤)، والتعديل والتجريح للباجي (٢ / ٦٨٩).

(٣) ينظر: تاريخ بغداد (٤ / ٥٩٨)، وتهذيب الكمال (٢٧ / ٢٧)، وميزان الاعتدال (٤ / ٦٨)، والبيان والتوضيح ص (٢٥٤)، وتهذيب التهذيب (٩ / ٥٢٦).

(٤) العلل الكبير ص (١٨٢).

فقوّاه: ابن معين[1]، والعجلي[2]، ومسلمة بن القاسم[3]، وابن حبان وقال: « كان يخطئ ويخالف »[4]، والدارقطني[5].

وضعّفه: ابن نمير[6]، وعثمان بن أبي شيبة[7]، وأبو حاتم الرازي[8]، والنسائي[9]، وابن عدي[10].

والظاهر أنه كما قال ابن حجر: ليس بالقوي، وفي قول البخاري: « رأيتهم مجتمعين على ضعفه » تجوُّز، وأما تخريج مسلم له ففي موضعين مقروناً بغيره، وفي المتابعات والشواهد.

١٩- يحيى بنُ محمدِ بنِ مُعَاويةَ اللؤلؤيُّ المروزيُّ، نزيلُ بُخَارى، مقبول، من الحادية عشرة، مات سنة سبع وخمسين، م[11].

- روايته في صحيح الإمام مسلم:

له في مسلم حديث واحد مقروناً باثنين من الثقات عن النَّضْر بن شُمَيْل، وأتبع حديثهم بمتابعة أيضاً، في كتاب الفضائل، باب توقيره ح وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه، ح (٢٣٥٩).

---

(١) رواية ابن محرز (١ / ٩٠)، وينظر: تاريخ بغداد (٤ / ٥٩٧) قال: « ما أرى به بأساً ».

(٢) معرفة الثقات رقم (٢٢٧٧) قال: « كوفي، لابأس به، صاحب قرآن ».

(٣) ينظر: تهذيب التهذيب (٩ / ٥٢٧) قال: « لا بأس به ».

(٤) الثقات (٩ / ١٠٩).

(٥) قال البرقاني: « ثقة، أمرني أبو الحسن الدارقطني أن أُخَرِّج حديثه في الصحيح ». السؤالات رقم (٨٢٥) وينظر: سؤالات السلمي له رقم (٤٢٩).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل (٨ / ١٢٩)، وتهذيب الكمال (٢٧ / ٢٨) قال: « كان أضعفنا طلباً، وأكثرنا غرائب».

(٧) ينظر: تاريخ بغداد (٤ / ٥٩٧)، وتهذيب الكمال (٢٧ / ٢٧).

(٨) ينظر: الجرح والتعديل (٨ / ١٢٩) قال: « ضعيف، يتكلمون فيه ».

(٩) الضعفاء رقم (٥٧٨).

(١٠) الكامل (٦ / ٢٧٤).

(١١) ينظر في ترجمته: رجال صحيح مسلم (٢ / ٣٥٠)، وتهذيب الكمال (٣١ / ٥٢٧)، وميزان الاعتدال (٤ / ٤٠٧)، والبيان والتوضيح ص (٣١١)، وتهذيب التهذيب (١١ / ٢٧٥)، والتقريب (٧٦٩٠).

▪ كلام الإمام البخاري فيه:

قال أبو حسَّان مَهِيبُ بن سُلَيْم: « رأيتُ محمد بن إسماعيل كلما جاء في كتابه – حدثنا يحيى قال: حدثنا النَّضْرُ بنُ شُمَيْل – يقول: اضرب عليه، ولم يرد أنْ يسمعني. وكان يروي عن النَّضْر بن شُمَيْل أربعة آلاف حديث »[1].

▪ التوضيح والترجيح:

لم أقف على كلام في حاله سوى ما نُقِلَ عن البخاري، وهو جرح مبهم ليس بصريح، ويحيى اللؤلوي الرواية عنه قليلة مع أنه كثير الحديث، فهو – كما مرَّ – يروي عن النضر وحده أربعةَ آلاف حديث، ولكن لم يرو عنه من الأئمة الستة إلا مسلم فقط، وروايته عنده في موضع واحد مقرونة ومتابعة.

* * *

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال (٣١ / ٥٢٧)، والميزان (٤ / ٤٠٧)، والبيان والتوضيح ص (٣١١)، وتهذيب التهذيب (١١ / ٢٧٥).

خاتمة البحث:

الحمد لله رب العالمين على ما أنعم وأفضل، وأكرم وأجزل، فله الحمد كل الحمد أولاً وآخراً، وبدأً وخَتْماً، وفي هذه الأسطر أُبرز أهم نتائج البحث، وهي:

١- عظيم منزلة الصحيحين، وعلو شأنهما.

٢- براعة النقد، ودقة النظر، واعتدال الجرح عند الإمام أبي عبد الله البخاري.

٣- أنّ الإمام البخاري لم ينفرد بجرح أولئك الرواة، وإنْ كان في بعض ألفاظه ما هو أشد من غيره.

٤- عناية الإمام مسلم بكتابه، وحسن سياقه للأسانيد والمتون.

٥- أنّه: ضبط انتقاء أحاديث المتكلم فيهم ، إذ أخرجها في المتابعات والشواهد.

٦- أنه لم يكثر من تخريج أحاديثهم في الجملة، بل لم يخرّج لبعضهم إلاّ حديثاً أو حديثين - كما تقدم -.

٧- أنه لم يغب عن الإمام مسلم جرح هؤلاء الرواة، ولكن كان له اجتهاده الخاص، ورؤيته الثاقبة.

٨- أنّ الغالبَ اتجاه الجواب، وقيام العذر للإمام في تخريجه لأولئك الرواة الذين جرحهم غيره من الأئمة، بمن فيهم الإمام البخاري:.

٩- أنه لا تلازم بين جرح الراوي وردِّ حديثه، فضلاً عن نقد التخريج له في أصح الكتب.

وفي ختم الختام أسأل الله تعالى أنْ يجعل عملي خالصاً صواباً، وأنْ يرزقني العلمَ النافعَ، والعملَ الصالحَ، ويجعلني من الهداة المهتدين، وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

* * *

فهرس لأهم المصادر والمراجع

١- أجوبة أبي زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ) عن أسئلة البرذعي. تحقيق: الدكتور / سعدي الهاشمي. ط /الأولى. عام ١٤٠٢هـ. ضمن كتاب أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية. من مطبوعات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

٢- الأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج. للحافظ أبي مسعود الدمشقي (٤٠١هـ). تحقيق: إبراهيم الكليب. ط / الأولى. عام ١٤١٩هـ. دار الورّاق. الرياض.

٣- الأحاديث المنتقدة في الصحيحين. تأليف أبي سفيان مصطفى باحو. ط / الأولى. عام ١٤٢٦هـ. دار الضياء.

٤- الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط. برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي. (٨٤١هـ). المحقق: علاء الدين علي رضا. ط / الأولى. عام ١٤٠٨هـ. دار الحديث. القاهرة.

٥- الإلزامات والتتبع. للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ). تحقيق: الشيخ مقبل بن هادي الوادعي. ط / الثانية. عام ١٤٠٥هـ. دار الكتب العلمية. بيروت.

٦- الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه. للدكتور محمد عبد الرحمن طوالبة. رسالة دكتوراه في جامعة الزيتونة بتونس. ط /الأولى. عام ١٤١٨هـ. دار البيارق. ودار عمار. الأردن.

٧- الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث. تأليف مشهور حسن سلمان. ط /الأولى. عام ١٤١٧هـ. دار الصميعي. الرياض.

٨- البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومس بضرب من التجريح. لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي. تحقيق كمال يوسف الحوت. ط / الأولى. عام ١٤١٠هـ. دار الجنان. بيروت.

٩- البيان والتوضيح. لمن أخرج له في الصحيح ومس بضرب من التجريح. لأبي زرعة أحمد بن عبدالرحيم العراقي. مصورة المخطوط الموجود في الجامعة الأمريكية في بيروت. رقم الفلم (٥٦ / ٦٣٥). ١٢٠ورقة.

١٠- بين الإمامين مسلم والدارقطني. تأليف الدكتور ربيع بن هادي مدخلي. ط / الأولى. عام ١٤٢٠هـ. مكتبة الرشد. الرياض.

١١- التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة. للدكتور مبارك بن سيف الهاجري. ط / الأولى. عام ١٤٢٥هـ. مكتبة ابن القيم. الكويت.

١٢- تاريخ الإسلام. للإمام الذهبي (ت ٧٤٨ هـ). تحقيق: بشار عواد. ط / الأولى. عام ١٤٢٨هـ. دار الغرب. بيروت.

١٣- تاريخ أسماء الثقات. أبو حفص عمر بن شاهين. (ت ٣٨٥هـ). المحقق: صبحي السامرائي. ط / الأولى. عام ١٤٠٤هـ. الدار السلفية. الكويت.

١٤- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين. أبو حفص ابن شاهين.(ت ٣٨٥هـ). المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري. ط / الأولى. عام ١٤٠٩هـ.

١٥- التاريخ الأوسط. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. (ت ٢٥٦ هـ). تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان. ط / الأولى. عام ١٤١٨هـ. دار الصميعي. الرياض.

١٦- التاريخ الأوسط. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. (ت ٢٥٦ هـ). تحقيق: تيسير أبو حيمد ويحيى الثمالي. ط / الأولى. عام ١٤٢٦هـ. مكتبة الرشد . الرياض.

١٧- تاريخ البخاري، دراسة للدكتور عادل الزرقي، ط / الأولى. عام ١٤٢٣هـ. دار طويق.

١٨- تاريخ بغداد. أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي. (٤٦٣هـ). تحقيق: بشار عواد. ط / الأولى. عام ١٤٢٧هـ. دار الغرب، بيروت.

١٩- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين. عثمان بن سعيد الدارمي. (ت ٢٨٠هـ). تحقيق: أحمد محمد نور سيف. دار المأمون للتراث . دمشق، بيروت. طباعة أم القرى بمكة.

٢٠- التاريخ الكبير. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري. (ت ٢٥٦هـ). ط / الثانية. عام ١٤١١هـ. دار الفكر. بيروت.

٢١- التاريخ والعلل. لأبي زكريا يحيى بن معين برواية عباس الدوري. تحقيق الدكتور / أحمد محمد نور سيف. ط /الأولى. عام ١٣٩٩هـ. جامعة أم القرى. مكة المكرمة.

٢٢- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي. (٧٤٢هـ). تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. ط / الثانية. عام ١٤٠٣هـ. دار القيمة . بمباي، الهند، وبيروت

٢٣- تحفة الأقوياء في تحقيق كتاب الضعفاء للبخاري، تحقيق: حافظ زبير علي زئي، مكتبة الحديث في باكستان، ط / الأولى.

٢٤- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. للإمام السيوطي (٩١١هـ). تحقيق: نظر الفاريابي، ط / الأولى. عام ١٤١٤هـ. مكتبة الكوثر، الرياض.

٢٥- تذكرة الحفاظ. الإمام أبو عبد الله شمس الدين الذهبي. (ت ٧٤٨هـ). ط / الأولى. دار إحياء التراث العربي. بيروت.

٢٦- تعجيل المنفعة. الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. (ت ٨٥٢هـ). تحقيق: د / إكرام الله إمدادالحق ط / الأولى. عام ١٤١٦هـ. دار البشائر الإسلامية. بيروت.

٢٧- التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الصحيح، لأبي الوليد الباجي(٤٧٤هـ)، تحقيق أبو لبابة حسين ط / الأولى. عام ١٤٠٦هـ. دار اللواء بالرياض.

٢٨- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس. الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. (ت ٨٥٢هـ). تحقيق: عبد الغفار البنداري. محمد أحمد عبد العزيز. ط / الأولى. عام ١٤٠٥هـ. دار الكتب العلمية. بيروت

٢٩- تغليق التعليق، للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد بن عبد الرحمن القزقي، ط / الأولى عام ١٤٠٥هـ المكتب الإسلامي في بيروت، دار عمار في الأردن.

٣٠- تقريب التهذيب. الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. (٨٥٢هـ).تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني. ط / الأولى. عام ١٤١٦هـ. دار العاصمة. الرياض.

٣١- تقريب التهذيب. الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. (٨٥٢هـ). تحقيق: محمد عوامة. ط / الرابعة. عام ١٤١٢هـ. دار الرشيد. سوريا.

٣٢- تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (٤٩٨هـ)، تحقيق علي العمران، ومحمد عزير شمس. ط / الأولى. عام ١٤٢١هـ دار عالم الفوائد في مكة.

٣٣- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. (٨٥٢هـ). تحقيق: عبد الله بن هاشم اليماني المدني. دار المعرفة. بيروت.

٣٤- التمييز. للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ). تحقيق: محمد بن علي الأزهري. ط /الأولى عام ١٤٣٠هـ. دار الفاروق. مصر.

٣٥- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل. العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي. (ت ١٣٨٦هـ). تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. ط / الثانية. عام ١٤٠٦هـ. مكتبة المعارف. الرياض.

٣٦- تهذيب التهذيب. الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. (ت ٨٥٢هـ). مصوَّر عن ط /الأولى. عام ١٣٢٦هـ. مجلس دائرة المعارف النظامية. الهند.

٣٧- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي.(ت ٧٤٢هـ). تحقيق: د / بشار عوّاد معروف. ط / الأولى. عام ١٤١٣هـ. مؤسسة الرسالة. بيروت.

٣٨- الثقات، الإمام الحافظ محمد بن حبان أبو حاتم البستي. (ت ٣٥٦هـ). ط / الأولى. عام ١٤٠٢هـ. مؤسسة الكتب الثقافية. بيروت.

٣٩- جامع التحصيل في أحكام المراسيل. صلاح الدين خليل بن كَيْكَلْدي العلائي. (٧٦١هـ). تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. ط / الأولى. عام ١٣٩٨هـ. الدار العربية للطباعة.

٤٠- الجامع الكبير. لأبي عيسى الترمذي (٢٧٩هـ). تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. ط / الثانية. عام ١٩٩٨م. دار الغرب. بيروت.

٤١- الجامع في العلل ومعرفة الرجال. رواية عبدالله بن أحمد، والمرُّوذي، والميموني، وأبي الفضل صالح. تحقيق: محمد حسام بيضون. ط / عام ١٤١٠هـ. مؤسسة الكتاب الثقافية. بيروت.

٤٢- الجرح والتعديل. أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي. (ت ٣٢٧هـ). مصوَّر عن ط /الأولى. عام ١٣٧١هـ. دار إحياء التراث العربي. بيروت.

٤٣- جهود المحدثين في بيان علل الأحاديث، للدكتور علي الصياح، ط / الأولى. عام ١٤٢٥هـ. دار المحدث.

٤٤- الحطة في ذكر الصحاح الستة، لأبي الطيب صديق حسن القنوجي (١٣٠٧هـ)، تحقيق علي حسن الحلبي، ط / الأولى. عام ١٤٠٨هـ. دار الجيل في بيروت، ودار عمار في الأردن.

٤٥- دراسات في الجرح والتعديل، للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ط / الأولى. عام ١٤١٥هـ. مكتبة الغرباء الأثرية.

٤٦- ديوان الضعفاء والمتروكين. الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: لجنة من العلماء بإشراف الناشر. ط / الأولى. عام ١٤٠٨هـ. دار القلم. بيروت.

٤٧- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق. الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. (٧٤٨هـ) تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي المياديني. ط / الأولى. عام ١٤٠٦هـ. مكتبة المنار. الأردن.

٤٨- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للحافظ شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط / الخامسة. عام ١٤١٠هـ. مكتب المطبوعات الإسلامية في حلب.

٤٩- رجال صحيح مسلم. لأبي بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني (ت ٤٢٨هـ). تحقيق: عبد الله الليثي. ط / الأولى. عام ١٤٠٧هـ. دار المعرفة. بيروت.

٥٠- رجال مسلم الذين ضعّفهم ابن حجر في التقريب ورواياتهم في الصحيح. للدكتور عبد الله بن محمد حسن دمفو. ط / الأولى. عام ١٤٢٤هـ. دار ابن القيّم ودار ابن عفان. الدمام.

٥١- الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم. للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق: محمد بن إبراهيم الموصلي. ط / الأولى عام ١٤١٢هـ. دار البشائر الإسلامية. بيروت.

٥٢- الرواة المتكلم فيهم في صحيح مسلم للدكتور سلطان العكايلة. رسالة علمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠١هـ.

٥٣- روايات المدلسين في صحيح مسلم للدكتور عواد الخلف. ط / الأولى عام ١٤٢١هـ. دار البشائر. بيروت

٥٤- سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني. أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد البرقاني. (ت ٤٥٢هـ). تحقيق: عبدالرحيم القشقري. عام ١٤٠٤هـ لاهور. باكستان.

٥٥- سؤالات ابن الجنيد لابن معين. أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله الختلي. (ت٢٦٠هـ). تحقيق: أحمد محمد نور سيف. ط / الأولى. عام ١٤٠٨هـ. مكتبة الدار ـ المدينة المنورة.

٥٦- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني. أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. (ت ٤٠٥ هـ). تحقيق: موفق بن عبد القادر. ط / الأولى. عام ١٤٠٤هـ. مكتبة المعارف. الرياض.

٥٧- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل. الإمام سليمان بن الأشعث السجستاني. (ت ٢٧٥هـ). تحقيق: زياد محمد منصور. ط / الأولى. عام ١٤١٤هـ مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة.

٥٨- سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني. أبو عبيد محمد بن علي الآجري. تحقيق: عبد العليم البستوي. ط / الأولى. عام ١٤١٨هـ. دار الاستقامة في مكة المكرمة. ومؤسسة الريان في بيروت.

٥٩- سير أعلام النبلاء. للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين. ط / السابعة. عام ١٤١٠هـ. مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٦٠- شرح علل الترمذي. للحافظ أبي الفرج ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ). تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد. ط / الأولى. عام ١٤٠٧هـ. دار المنار. الأردن.

٦١- شروط الأئمة الخمسة لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط / الأولى. عام ١٤١٧هـ. مكتب المطبوعات الإسلامية في حلب.

٦٢- شروط الأئمة الستة لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط / الأولى. عام ١٤١٧هـ. مكتب المطبوعات الإسلامية في حلب.

٦٣- صحيح مسلم. الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١ هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

٦٤- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط. الإمام أبو عمرو ابن الصلاح الشهرزوري (٦٤٣ هـ). تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبد القادر. ط / الثانية. عام ١٤٠٨هـ. دار الغرب الإسلامي. بيروت.

٦٥- الضعفاء الصغير للبخاري مع التاريخ الصغير، وكتاب ضعفاء النسائي، طبعة إدارة ترجمان السنة. باكستان. لاهور. عام ١٣٩٧هـ.

٦٦- الضعفاء للإمام أبي عبد الله البخاري. تحقيق: أحمد بن إبراهيم أبو العينين. ط / الأولى. عام ١٤٢٦هـ. مكتبة ابن عباس، مصر.

٦٧- الضعفاء للإمام أبي عبد الله البخاري. مصورة مخطوط، أصلها محفوظ في دار الكتب المصرية برقم (٢٩٥ / حديث، تيمور).

٦٨- الضعفاء للإمام أبي عبد الله البخاري. مصورة مخطوط، أصلها محفوظ في المكتبة الغربية بالجامع الكبير في صنعاء رقمها (م. م. خ ٢٢/١)، ١٨ ورقة، تاريخ نسخها سنة ٦٤٥هـ.

٦٩- الضعفاء للإمام أبي عبد الله البخاري. مصورة مخطوط، أصلها محفوظ في المكتبة الغربية بالجامع الكبير في صنعاء، ١٤ ورقة، تاريخ نسخها سنة ١٣٢٠هـ.

٧٠- الضعفاء. أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي المكي. (ت ٣٢٢هـ). تحقيق: مازن السرساوي، ط / الأولى. عام ١٤٢٩هـ. دار مجد الإسلام، ودار ابن عباس، مصر.

٧١- الضعفاء والمتروكون. الحافظ علي بن عمر الدارقطني. (ت ٣٨٥هـ). تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبدالقادر. ط / الأولى. عام ١٤٠٤هـ. مكتبة المعارف. الرياض.

٧٢- عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح – دراسة تحليلية – للدكتور / حمزة عبد الله المليباري. ط / الأولى. عام ١٤١٨هـ. دار ابن حزم، بيروت.

٧٣- علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج. للإمام الحافظ أبي الفضل ابن عمار الشهيد (٣١٧هـ). تحقيق: علي حسن الحلبي. ط / الأولى. عام ١٤١٢هـ. دار الهجرة. الدمام، السعودية.

٧٤- علل الترمذي الكبير. للإمام أبي عيسى الترمذي (٢٧٩هـ) ترتيب أبي طالب القاضي. تحقيق: محمود محمد خليل و صبحي السامرائي. ط / الأولى. عام ١٤٢٨هـ. الدار العثمانية، والمكتبة الإسلامية . الأردن.

٧٥- علل الحديث. الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي. (ت ٣٢٧هـ). تحقيق: محمد بن صالح الدباسي. ط / الأولى عام ١٤٢٤هـ. مكتبة الرشد. الرياض.

٧٦- العلل الكبير. للإمام أبي عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) تحقيق: حمزة ديب مصطفى. ط / الأولى. عام ١٤٠٦هـ مكتبة الأقصى. الأردن.

٧٧- العلل الواردة في الأحاديث النبوية. الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني. ت (٣٨٥هـ). المحقق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. ط / الأولى. دار طيبة للنشر والتوزيع. الرياض.

٧٨- العلل ومعرفة الرجال. للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ). (رواية المروذي، وصالح، والميموني) تحقيق: د / وصى الله بن محمد عباس. ط / الأولى. عام ١٤٠٨هـ. الدار السلفية. بومباي، الهند.

٧٩- العلل ومعرفة الرجال. للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ). (رواية ابنه عبد الله). تحقيق: وصي الله عباس. ط / الأولى. عام ١٤٠٨هـ. المكتب الإسلامي. بيروت.

٨٠- فتح الباري. الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. (ت ٨٥٢هـ). تحقيق وتصحيح: سماحة الشيخ عبد العزيز ابن باز. ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي. عام ١٣٧٠هـ. المطبعة السلفية. القاهرة.

٨١- الكاشف. للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي. (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: محمد عوامة. ط / الأولى. عام ١٤١٣هـ. دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن. جدة.

٨٢- الكامل في ضعفاء الرجال. الإمام الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني. (ت ٣٦٥هـ). تحقيق: سهيل زكّار. ط / الثالثة. عام ١٤٠٩هـ. دار الفكر. بيروت.

٨٣- الكواكب النيرات. أبو البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال (٩٣٩هـ). المحقق: عبدالقيوم عبد رب النبي. ط / الأولى. عام ١٤٠١هـ. دار المأمون للتراث. دمشق. بيروت.

٨٤- لسان الميزان. الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. (ت٨٥٢هـ). تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ط / الأولى. عام ١٤٢٣هـ. دار البشائر الإسلامية. بيروت.

٨٥- المتكلمون في الرجال للحافظ السخاوي (٩٠٢هـ). تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط / الخامسة. عام ١٤١٠هـ مكتب المطبوعات الإسلامية في حلب.

٨٦- المجروحين. الحافظ محمد ابن حبان البستي. (ت ٣٥٤هـ). المحقق: محمود إبراهيم زايد. عام ١٤١٢هـ. دار المعرفة. بيروت.

٨٧- مختصر الكامل. لتقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥هـ). تحقيق: أيمن الدمشقي. ط / الأولى. عام ١٤١٥هـ. مكتبة السنة. القاهرة.

٨٨- المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ). تحقيق: إبراهيم الكليب. ط / الأولى. عام ١٤٢٣هـ. مكتبة العبيكان. الرياض.

٨٩- المراسيل. الحافظ عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم. (ت ٣٢٧هـ). تحقيق: شكر الله بن نعمة الله قوجاني. ط / الثانية. عام ١٤٠٢هـ. مؤسسة الرسالة. بيروت.

٩٠- مرويات المختلطين في الصحيحين. للدكتور جاسم بن محمد العيساوي. ط / الأولى. عام ١٤٢٧هـ. مكتبة الصحابة.

٩١- المستدرك على الصحيحين. الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥ هـ). دار الكتاب العربي. بيروت.

٩٢- المسند. الإمام أحمد بن حنبل. (ت ٢٤١هـ). تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف. د / عبد الله بن عبدالمحسن التركي. ط / الثانية. عام ١٤٢٠هـ. موسسة الرسالة. بيروت.

٩٣- معرفة الثقات. الإمام أحمد بن عبد الله العجلي. (ت٢٦١هـ). تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. ط / الأولى. عام ١٤٠٥هـ. مكتبة الدار. المدينة المنورة.

٩٤- معرفة الرجال. للإمام أبي زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٠ هـ) رواية ابن محرز عنه. تحقيق: محمد كامل القصار. عام ١٤٠٥هـ. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٩٥- المعرفة والتاريخ. لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي. تحقيق: أكرم ضياء العمري. ط / الثانية عام١٤٠١هـ. مؤسسة الرسالة. بيروت.

٩٦- المغني في الضعفاء. شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: أبي الزهراء حازم القاضي. ط / الأولى. عام ١٤١٨هـ. دار الكتب العلمية. بيروت.

٩٧- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح. أبو بكر كافي. ط / الأولى. عام ١٤٢١هـ. دار ابن حزم.

٩٨- الموقظة. شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط / الرابعة. عام ١٤٢٠هـ. مكتب المطبوعات الإسلامية في حلب.

٩٩- موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين. للدكتور خالد بن منصور الدريس. ط / الأولى ١٤١٧هـ. مكتبة الرشد. الرياض.

١٠٠- ميزان الاعتدال. أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي. (ت٧٤٨هـ). تحقيق: علي محمد البجاوي. دار المعرفة. بيروت.

١٠١- النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق: ربيع مدخلي. من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ط / الأولى. عام ١٤٠٤هـ.

* * *

